الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة البنك التنمية المحلية BDL - وكالة المسيلة -

من اعداد الطالبتين :

- صحراوي هاجر
- مزاري هاجر

تحت اشراف الأستاذ :

كمال الدين أبا سفيان

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " سورة النمل الآية 9

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقني من العلم ما لم أكن أعلم، وأعطاني من القوة ما أحتاجه إتمام هذا العمل القيم.

وعن الرسول الأكرم عليه أفضل الصلوات والتسليم أنه قال : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز دراستنا هذه نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ" **كمال الدين ابا سفيان**"الذي أشرف على هذه ا لمذكرة

" **اعضاء لجنة المناقشة** " على التوجيهات والنصائح التي سوف يقدمونها لنا

والى جميع الاساتذة الذين امدونا بالمساعدة والتأطير طيلة مشوارنا الدراسي

والى عمال بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة على كل المعلومات والتوجيهات التي قدموها لنا

الحمد لله الذي أفتح بحمده الكلام

و الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام

اللهم صل على محمد وعلى آله و صحبه، وسلم تسليما:

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى :

اللذين ربياني صغيرا

اللذين قال فيهما الله عز وجل:

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهم

إلى كل إخوتي الاعزاء على قلبي وأبنائهم

إلى زوجي واولادي

كل أصدقاء والزملاء وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

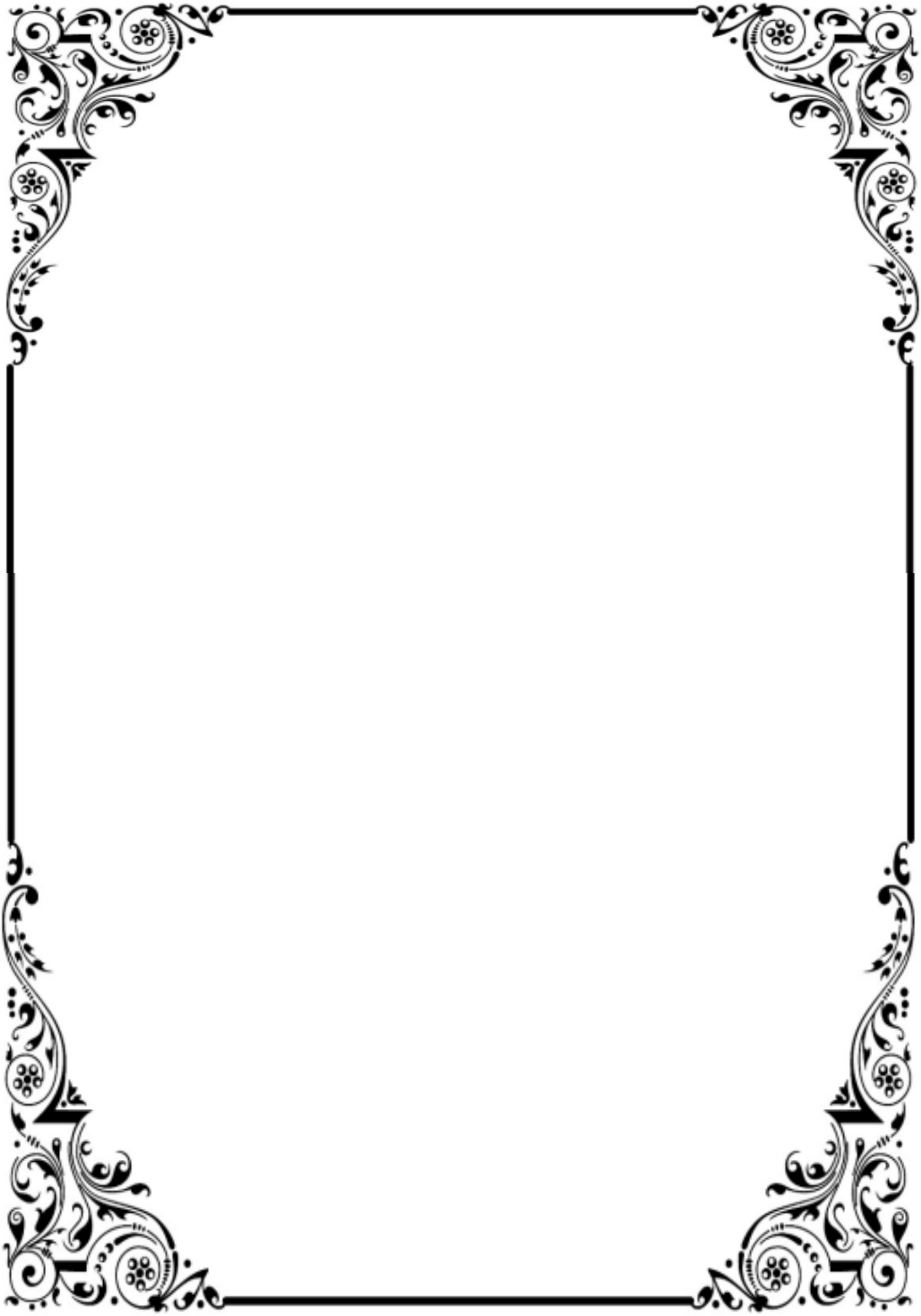

الملخص

بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تنصح الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية الدول النامية عموما ودول الانتقال إلى اقتصاد السوق خصوصا بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للقيام بالدور المنوط بها .ولهذا فإننا في المذكرة سنهتم بدراسة المصادر المختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا تحليل الآليات والأدوات التمويلية الموضوعة لتنفيذ مختلف عمليات التأهيل.

Résumé

Vue le rôle des PME / PMI dans le développement économique, plusieurs organisations internationales conseillent les pays en voies de développement et surtout les pays de transition vers l'économie de marché à mettre en œuvre des programmes et des plans de mise à niveau pour leurs PME/PMI, afin de leur permettre de jouer leur rôle dans le développement économique. Pour cela nous nous intéressons dans cette mémoire, aux différentes sources financières des PME/PMI algériennes, ainsi qu'aux mécanismes et outils financiers dans la mise en œuvre de ces opérations de mise à niveau

Abstract:

Regarding to the signifiant role that medium and small enterprises (SMEs) play in economic development, the international economic and financial authorities advise the developing countries in general to shift towards market economies in particular, to equip their SMEs to fulfill their designated roles. Therefore, in this thesis ,we will focus on studying the various resources of financing for Algerian SMEs ,as well as analysing the financial mechanisms and tools implemented to carry out various rehabilitation operations.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتوى	II– I
فهرس الجداول	III
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	01
المبحث الاول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها	02
المطلب الاول : تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02
المطلب الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
المبحث الثاني : محددات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
المطلب الاول : محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
خلاصة الفصل	11
الفصل الثاني : دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	12
المبحث الاول : ماهية البنوك	13
المطلب الاول : مفهوم ونشأة البنك	13
المطلب الثاني : انواع البنوك	14
المطلب الثالث : وظائف واهمية البنك	19
المبحث الثاني : التمويل البنكي	20
المطلب الاول : تعريف واهمية التمويل	20
المطلب الثاني : اشكال ومصادر التمويل	21
المطلب الثالث : اساليب التمويل	26

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث : دراسة حالة لبنك التنمية المحلية BDL	
تمهيد	32
المبحث الاول : تقديم بنك التنمية المحلية ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الاول : نشأة بنك التنمية المحلية	33
المطلب الثاني : وظائف واهداف بنك التنمية المحلية	34
المطلب الثالث : بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة	37
المبحث الثاني :دراسة ملف قرض بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة	39
المطلب الاول : مراحل منح ومتابعة القرض	39
المطلب الثاني : دراسة حالة تمويل مؤسسة " نابو NABOU " لدباغة وصناعة الجلود	41
خلاصة الفصل	47
خاتمة	48
قائمة المراجع	50
الملاحق	52

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	معايير تمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	02
02	الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة خلال ثلاث سنوات	42
03	الميزانية المالية المختصرة للخصوم المؤسسة خلال ثلاث سنوات 2021 -2022- 2023	42
04	تقييم بواسطة راس المال العامل FR خلال ثلاث سنوات	44
05	تقييم بواسطة احتياجات راس المال العامل FR خلال ثلاث سنوات 2021 -2022- 2023	44
06	الخزينة المالية للمؤسسة خلال ثلاث سنوات 2021 - 2022- 2023	45

مقدمــة

في إطار مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية قامت الحكومة الجزائرية على إحداث وزارة تكون كفيلة بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بوضع استراتيجية متكاملة ومنسجمة لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة كل الوسائل المادية والبشرية لتجسيدها ميدانيا، وذلك من أجل إحداث قفزة نوعية لمسايرة الاقتصاد العالمي الجديد، من خلال برنامج التأهيل والخيارات والسياسات التي تسمح بتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتمكن من إبراز فعاليتها في ترقية التنافسية في ظل التحولات وستظهر نتائج هذه الاستراتيجية مع الانفتاح الكلي للأسواق الجزائرية ، رغم النتائج الأولية المحفزة على الاستمرار في هذا المنوال الا إن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية و تأهيل القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين ،كإنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، مراكز التأهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس استشاري وطني، وبرنامج لتأهيل المؤسسات ويعتبر هذا كله ترجمة و تجسيد للثقة القائمة بين الدولة وشركائها مع اشتراك الجامعيين و الباحثين والخبراء بغرض دفع عجلة التنمية الاقتصادية بواسطة تشجيع ورفع حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تساهم في خلق الثروة ومناصب شغل وتقليص فاتورة الواردات بتنويع وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إن الوعي بضرورة فعالية هذا القطاع الحساس وقدرته على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل في الجزائر يتأكد يوما بعد يوم، فالإرادة السياسية لترقية و تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدت واضحة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية والتي بدورها تسعى إلى التقليل من الصعو ت والمشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات والتي من بينها صعوبة حصولها على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتوجاتها في الأسواق الدولية، كما يعد الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية من أهّم هذه الصعوبات بالإضافة إلى العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في جميع نشاطاتها، ورغم هذا فقد سعت الجزائر بشتى الوسائل إلى تحقيق نتائج إيجابية والحدّ بشكل واسع من العراقيل والمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع وتوفير فرص لجميع المهتمين من المواطنين و الأجانب لتنمية وبعث وتطوير هذه المؤسسات .

أولا– إشكالية الدراسة:

ومن خلال هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية : **ما هو واقع التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟**

ثانيا– أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز الأساسية لاقتصاد دول العالم.
- ✓ توجه الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الحر، يفرض إتباع استراتيجية تهدف إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يفرض الاهتمام بالقطاع الخاص.
- ✓ يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات يقلص من أدائه و فعاليته.
- ✓ تأثير النظام التمويلي الحالي بأساليبه وصيغه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايجابا وسلبا.

ثالثا - منهج البحث

اتبعنا عند قيامنا بهذه الدراسة منهج الوصفي التحليلي

رابعا – فرضيات البحث :

ولكي يتيسر لنا فهم والإحاطة بالموضوع استعنا بالفرضيات التالية:

- ❖ تأقلما مع تطور العمل البنكي ولتفعيل تمويل مؤسسات القطاع الخاص، تعامل بنك التنمية المحلية مع الزبائن الخواص لا يكون بشكل نمطي وإنما بمنتجات مشخصة.
- ❖ إجراءات وشروط البنك التي يطبقها بنك التنمية المحلية تتسم بعدم التمييز بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- ❖ المخاطر التي يواجهها بنك التنمية المحلية في تمويل القطاع الخاص في الجزائر راجعة لمحدودية وضعف وضعها المالي.

خامسا – أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا ذو أهمية كبيرة في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر . لاسيما في ظل الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص والذي تتجلى أهميته من خلال أنه جزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، كما أنه يسعى إلى رفع الحواجز وخلق القدرة على بناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نموا اقتصاديا .بالإضافة إلى كون القطاع

الخاص يتميز بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

سادسا – أهداف الدراسة:

يهدف هذا الموضوع إلى إعطاء نظرة شاملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على الطرق والاساليب المتبعة من طرف الدولة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدرتها التنافسية وكذا المحافظة على بقائها.

ولبلوغ هذه الغاية المتمثلة في ابراز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها عموما وواقع تمويلها خصوصا في الجزائر ،وسبل تطوير الاساليب التمويلية فيها وكيفية الارتقاء بها .تم دراسة هذا الموضوع ضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول : تعرضنا فيه الى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها المختلفة وكذا اهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني بالإضافة الى مراحل تطورها واهم المشاكل والمعوقات الي تواجهها .

الفصل الثاني: فقد ركزنا على مبحثين اساسيين اولها ماهية البنوك وانواعها وكذا وظائفها في الاقتصاد الجزائري ،اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الشكل ، المصدر والاسلوب الذي يتبعه المستثمر للحصول على السيولة

الفصل الثالث : تعرضنا فيه الى دراسة ملف قرض لدى بنك التنمية المحلية _وكالة المسيلة _ حيث تناولنا تعريف بنك التنمية المحلية (Bank Développement Locale) BDL ووكالة المسيلة بصفة خاصة، وكذا التعرف على حالة من حالات التمويل البنكي لمؤسسة مصغرة والمراحل المتبعة للحصول على القرض .

وانهينا الدراسة ببعض الاقتراحات والتوصيات.

سابعا– صعوبات البحث:

لقد واجهنا في دراستنا لهذا الموضوع صعوبة ايجاد مؤسسة نجري عليها دراسة ميدانية، وبعدها ظهرت صعوبات في الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي بداعي اسرار المؤسسة.

الفصل الأول :

ماهية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي الاهتمام بها نتيجة الدور الحيوي لهده الأخيرة في تحقيق العديد من الأهداف إضافة إلى كونها أهم متطلبات التنمية المعاصرة وأحد سبل التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها.

حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من احد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، وهي الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد، وحتى على المستوى الوطني، وهي أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع، نظرا لتأثيرها على المحيط المالي والاقتصادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها .

المبحث الثاني: محددات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) هي فئة من الشركات التي تُصنف بناءً على معايير معينة مثل عدد الموظفين، وحجم الإيرادات، وأحياناً الموارد المالية الإجمالية. هذه المؤسسات تلعب دوراً حيوياً في الاقتصادات العالمية من خلال تعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

على الرغم من أن التعريف يمكن أن يختلف من دولة إلى دولة، فإن هناك بعض الخصائص العامة المشتركة التي تحدد هذه المؤسسات:

- **المؤسسات الصغيرة** :عادة ما تشمل الشركات التي لديها عدد موظفين يتراوح بين 10 و50 موظفًا. الإيرادات السنوية لهذه المؤسسات تختلف حسب الدولة والقطاع الاقتصادي، لكنها تكون عموماً أقل من الشركات المتوسطة والكبيرة.
- **المؤسسات المتوسطة** :هذه الشركات عادة ما تضم بين 50 و250 موظفًا. الإيرادات السنوية لهذه الشركات أعلى من الشركات الصغيرة، لكنها لا تصل إلى حجم الشركات الكبيرة. والجدول التالي يبين معايير تمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر:

الجدول (1): معايير تمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (العـــامل)	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (ميلون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 الى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	من 10 الى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	من 50 الى 250	من 200 الى 2000	من 100الى 500

المصدر: الاعتماد على نص المواد 5 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2001، صفحة 6 .

يبين الجدول ان المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 شخص ،ويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري ، اما المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري ، او لا

يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري ، والمؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل واحد الى 9 عمال ، وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري ، او يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل عدداً من الخصائص التي تميزها عن الشركات الكبيرة، وهذه الخصائص تشكل جزءاً كبيراً من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. إليك بعض من هذه الخصائص الرئيسية[1]:

- ✓ **السرعة في اتخاذ القرارات** : نظرًا لصغر حجم هذه المؤسسات، فإنها عادة ما تكون أكثر مرونة في الاستجابة لتغيرات السوق. قدرتها على اتخاذ القرارات بسرعة تسمح لها بتكييف منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات العملاء بفعالية.
- ✓ **القرب من العملاء:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تتميز بعلاقات وثيقة مع عملائها، مما يمكنها من فهم احتياجاتهم بشكل أفضل وتقديم خدمة شخصية تعزز الولاء والرضا.
- ✓ **الابتكار والمرونة** : تتمتع هذه المؤسسات بالقدرة على الابتكار وتطوير منتجات جديدة بسرعة نسبيًا. هذه المرونة تساعد في تحقيق ميزة تنافسية في السوق.
- ✓ **التأثير الاقتصادي المحلي** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية. غالباً ما تكون هذه المؤسسات هي العمود الفقري للاقتصاد المحلي.
- ✓ **الحاجة إلى دعم متخصص:** على الرغم من مساهماتها الكبيرة، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات تتعلق بالتمويل، الإدارة، والتكنولوجيا. غالبًا ما تحتاج إلى دعم متخصص من الحكومات والمؤسسات الدولية لتجاوز هذه التحديات.
- ✓ **التعليم والتدريب** : هذه المؤسسات غالباً ما تحتاج إلى برامج تدريب وتعليم لتعزيز قدرات الموظفين والإدارة، مما يساعد في رفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية.
- ✓ **التنظيم البسيط** : عادة ما تتميز بتنظيم داخلي بسيط يسهل التواصل والتفاعل بين الموظفين والإدارة، مما يحسن الكفاءة ويخفض التكاليف.

[1] - بوحاوة اسماعيل ،عطوي عبد القادر : التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 23-25 ماي 2003 ، صفحة 4

- ✓ **المساهمة في الابتكار** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تكون مصادر هامة للابتكار، بفضل قدرتها على تجربة وتبني أساليب وتقنيات جديدة بشكل أسرع من الشركات الكبيرة.

تسلط هذه الخصائص الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار، وتعزيز الاستقرار في الأسواق المحلية والعالمية.

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تعتبر العمود الفقري للعديد من الاقتصادات حول العالم، وتلعب دورًا حاسمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي توضح أهمية هذه المؤسسات:

- ✓ **خلق فرص العمل** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للتوظيف في معظم الدول. توفر هذه المؤسسات فرص عمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة، وخاصة في الأسواق الناشئة والدول النامية، حيث تساهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ **تعزيز الابتكار** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معروفة بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق، مما يمكنها من تطوير منتجات وخدمات جديدة بسرعة. غالبًا ما تكون هذه المؤسسات هي المصادر الرئيسية للابتكارات الجديدة وتساهم في تعزيز التنافسية العالمية.
- ✓ **دعم الاقتصادات المحلية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تحفيز الاقتصادات المحلية من خلال الإنفاق في مجتمعاتها، وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، وتعزيز التنمية الإقليمية.
- ✓ **.تنويع الاقتصاد** : تساهم هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات. هذا التنويع يساعد الاقتصادات على تقليل اعتمادها على قطاعات معينة ويزيد من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- ✓ **التوزيع الجغرافي للنمو الاقتصادي** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توزيع النمو الاقتصادي عبر مناطق مختلفة، مما يقلل من التفاوتات الاقتصادية بين المناطق ويعزز التنمية المتوازنة على مستوى البلاد.
- ✓ **المرونة في الأزمات الاقتصادية** : تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون أكثر مرونة في أوقات الأزمات الاقتصادية. قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة تسمح لها بالبقاء واستمرار العمل حتى في الأوقات الصعبة.

- ✓ **المساهمة في التجارة الدولية** :بالرغم من أن الشركات الكبرى تهيمن على التجارة الدولية، إلا أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تشارك بشكل فعال في الأسواق العالمية، مما يسهم في زيادة صادرات الدول وتعزيز النمو الاقتصادي.

- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

في الجزائر، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني. هذه المؤسسات تشكل الغالبية العظمى من النسيج الاقتصادي للبلاد وتسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إليك بعض النقاط التي تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- ✓ **خلق فرص العمل** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعد من أكبر مولدي الوظائف في الاقتصاد. تقدم هذه المؤسسات فرص عمل لمختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب، الذين يعانون من نسبة بطالة مرتفعة في البلاد.
- ✓ **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال** : تشجع هذه المؤسسات على الابتكار والتجديد من خلال توفير بيئة مرنة تسمح بتجربة أفكار جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. كما أنها تعزز روح المبادرة وتقدم فرصًا للجزائريين لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتطوير مهاراتهم الإدارية والتقنية.
- ✓ **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. تعمل هذه المؤسسات في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل الصناعة، الخدمات، والتجارة، مما يساعد في تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.
- ✓ **المساهمة في التنمية الإقليمية** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توزيع النشاط الاقتصادي بشكل أكثر توازنًا عبر مختلف مناطق الجزائر، مما يساهم في تقليل التفاوتات الإقليمية وتعزيز التنمية في المناطق الأقل تقدمًا.
- ✓ **تعزيز التصدير والتجارة الدولية** : بالرغم من أن الشركات الكبيرة عادة ما تهيمن على التجارة الدولية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تسعى للتوسع في الأسواق الخارجية، مما يساهم في تعزيز الصادرات الجزائرية غير النفطية وتحسين ميزان التجارة.

- ✓ **المرونة في أوقات الأزمات :** تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة كبيرة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية بفضل قدرتها على التكيف السريع مع الظروف المتغيرة، مما يساعد الاقتصاد الوطني على تجاوز الأزمات بشكل أفضل.

نظرًا لهذه الأهمية، فإن الحكومة الجزائرية والمؤسسات الدولية قد عززت دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات وبرامج تهدف إلى تحفيز النمو والابتكار في هذا القطاع الحيوي.

المبحث الثاني : محددات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الخطوة الأولى على التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى في البلدان النامية ،حيث إن معظم تجاربها التنموية اعتمدت على إقامة المؤسسات الكبيرة العالية التكاليف وتكبدت خسائر كبيرة وضياع قدر كبير من المال والجهود والوقت و أدى ذلك إلى إبطاء في معدلات النمو ،والتجربة التاريخية تبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي أثناء الثورة الصناعية في بريطانيا ،لذا أصبح أكثر من الضروري تفعيل الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مقبولة الأمر الذي يستوجب إقامة مثل هذه المؤسسات وتدعيمها وترقيتها.

وترجع محددات أو ضروريات إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة عوامل أساسية تتمثل فيما يلي :[1]

- ✓ العامل الأول : التكلفة
- ✓ العامل الثاني : طبيعة العمليات ومجال النشاط
- ✓ العامل الثالث : السـوق

1- العامل الأول : التكلفة

انه لمن الضروري قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخدم المناطق الجغرافية محددة لإنتاج السلع سريعة التلف ، وتقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي وتقليل تكاليف النقل والإنتاج الأمر الذي ينعكس بدوره على تخفيض الأسعار وزيادة لاستهلاك

2- العامل الثاني : طبيعة العمليات ومجال النشاط:

[1] - خوني رابح ،حساني رقية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها ،طبعة الاولى ،مصر 2008 ،صفحة 55

تتصف بعض العمليات الإنتاجية بالبساطة مما يسهل قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة بوفير هذا الإنتاج ،أيضا تتطلب بعض المنتجات الدقة والتمييز وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع الارتباط بالمستهلك بعلاقات متينة مع المستهلك النهائي .

وتغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه فيمكن أن نجدها في الصناعة ،الزراعة ،البناء ، التجارة ، الخدمات.

أ- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية** : هي تلك المؤسسات التي يكون مجال نشاطها الأرض وزراعتها بالإضافة إلى تربية الحيوانات ،وعموما نجدها تقوم بإحدى الأنشطة التالية : تربية المواشي تربية النحل ، الزراعات المحلية ، وزراعة الفطريات ، الصيد البحري .....الخ.

ب-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية** وهي تلك التي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل والاستخراج والتجميع ،بالرغم من متطلبات هذه القطاعات من رؤوس أموال ضخمة وخبرات عالية وتكنولوجيا متقدمة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت اقتحام بعض التخصصات الصناعية ونجد من بينها الصناعات التعدينية ،الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية، الصناعات الصيدلانية، الصناعات النسيجية والخشب ومشتقاته و أخيرا مواد البناء بالإضافة إلى صناعة الورق.

ت-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية** : وتعد من اثر المجلات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لصغر رأس مالها نسبيا وبالإضافة إلى اعتمادها على العنصر البشري المؤهل ومن جهة ،وأكثر مجالات النشاط الخدمي اقتحمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد : النقل ، التامين ، السياحة، الخدمات، الفندقية، و المطاعم، الصيانة، الاتصالات ،المكاتب الاستشارية، ومكاتب الخبرات (المحاماة ، المحاسبة و الهندسة و، وخدمات الإعلام الآلي ....الخ)

ث-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية** : وتضم جملة المؤسسات التجارية العاملة في التجارة الخارجية و التجارة الداخلية بأنواعها وأشكالها المختلفة والتي نجد من بينها : تجارة التجزئة ، الوكلاء الموزعون ، شركات التصدير والاستيراد.

3- **العامل الثالث : السـوق:**

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات إلي تتميز بمحدودية الطلب والتي يعرف سوقها انحصارا وهذا ما لا يتاح للمؤسسات الكبيرة وبالتالي لا تحدث أية منافسة في هذا المجال بل تتجه العلاقة بينهما إلى التكامل عن طريق تعاقد المؤسسات الكبيرة مع مؤسسات صغيرة والمتوسطة من اجل قيام هذه الأخيرة ببعض العمليات المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من الكفاءة تفوق ما يمكن أن تحققه المؤسسات الكبيرة في هذا ال مجال .ويكون من الملائم للدول النامية الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة أو تزامنا معها نظرا لتميز هذه البلدان بصغر حجم الأسواق وعدم تطور وسائل النقل والمواصلات ووسائل والاتصالات وضعف البنية التحتية وقلة المهارة الإدارية والتنظيمية .....الخ

المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل منها الداخلية ومنها المشاكل الخارجية.

1- مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع إلى العوامل الداخلية:

1.1. المشاكل المتعلقة بالتنظيم : والتي تتميز بما يلي:

- ✓ مركزية إتخاد القرار (أين يقوم فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسؤوليات الفنية).
- ✓ غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة في ظل غياب تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات والمهام.

2,1 عدم تطبيق قواعد النظام المحاسبي في إدارة النشاط:[1]

إن تخلف مهنة المحاسبة في كثير من الدول خاصة النامية منها أدى إلى انتشار صور من عدم الكفاءة في المؤسسات ويترتب على ذلك تقليل قدرة المستثمر الصغير على إدارة الاستثمارات بكفاءة.

3.1 مشاكل نقص العمالة المدربة[2] : ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية.
- ✓ وجود مكافآت وامتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل ومن ثم تحمل مشاكل وأعباء تدريبهم.

4.1 مشاكل الخلافات بين الشركاء [3] : والتي يمكن إجمالها من خلال ما يلي:

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2009 ، صفحة 67
[2] - خوني رابح ، مرجع سابق ،صفحة 55

- ✓ حب السيطرة والتفرد بالإدارة والنزعة المركزية.اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية والتسويقية وغيرها.
- ✓ الأنانية، حب الذات، الاتكالية واللامبالاة والتوسع في المصاريف الشخصية.

5.1 المشاكل الفنية : والمتمثلة في:

- ✓ افتقار أجهزة ومعدات هذه المؤسسات للتطور والتحديث التكنولوجي وذلك راجع لعدم الخبرة بها وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم المشورة الفنية أو لارتفاع تكاليفها نسبة إلى الآلات التقليدية.
- ✓ لا يتوفر لدى هذه المؤسسات نظام دوري للصيانة والإصلاح.

2- مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع إلى العوامل الخارجية:

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي والمناخ الاستثماري على المستوى الكلي بصفة عامة.

1.2 المشاكل الاقتصادية الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نابعة من محيطها وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع تكون المؤسسة مرتبطة به ما يعيق تشغيل المؤسسة تشغيلا اقتصاديا يضمن لها تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة [1] و من بين هذه المعوقات:

- ✓ **الكساد الاقتصادي** [2] : يعتبر من أبرز أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا.
- ✓ **المنافسة** : عجزها عن مواكبة التغيرات الطارئة على السوق في ظل نقص كفاءة هذه الأخيرة وعدم الاهتمام بتطوير منتجاتها بما يتناسب وأدوات المستهلكين حيث تحافظ على نفس الطريقة الإنتاجية.
- ✓ **تأثير التضخم** [3] : يكون تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل ما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.

2.2 مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية:

- ✓ **مشكل صعوبة الحصول على تراخيص ممارسة النشاط** :يقتضي حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تراخيص ممارسة النشاط استيفاءها لاشتراطات صحية وأمنية أين تستغرق الجهات المختصة وقتا طويلا لمعاينتها والتأكد من صحتها.

[1] - عمار شلبي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رهان جديد للتنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ،ص 79

[2] - ماهر حسن المحروق ،ايهاب مقابلة ،مشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها ،مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الاردن 2006 ، ص 95

[3] - ماهر حسن المحروق ،ايهاب ، مرجع سابق ، ص 6

- ✓ **مشكل الضرائب** :حيث نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتمتع بنفس الإعفاءات والمميزات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة ما يؤدي إلى إثقال كاهل هذه الأخيرة بالأعباء الضريبية.
- ✓ **مشكل التأمينات الاجتماعية** :ويكمن جوهر هذه المشكلة في تماطل أصحاب المؤسسة في التأمين لى العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية ما يحملهم أعباء إضافية جديدة مصدرها الغرامات و الجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات.

3.2 المشاكل الإدارية:

تصدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق و التراخيص.

4.2 المشاكل التسويقية الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية وانعكاسات ذلك على مردودية المؤسسة.
- ✓ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع الضرورية.
- ✓ عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها.

5.2 المشاكل المرتبطة بمصادر التمويل الخارجي:

- ✓ تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تموت في المهد بعد إقدام أصحابها على الاقتراض إضافة إلى ذلك نجد أن عملية منح القروض تتميز بضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض ودراسة الملفات لطالبي القروض.
- ✓ نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى وتقييم المخاطر الناجمة عن منح القروض مما يجعل هذه الدراسات غير مجدية.
- ✓ عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها أين يمكن هذا الإجراء من تحسين طرق تمويلها ،معرفة ومتابعة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات عن كثب ما يمكن هذه الأخيرة من القيام بالدور المنوط بها.
- ✓ طول وتعقيد المستندات والإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل الرسمي.
- ✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون غير مسجلة ،أي أنها تعمل في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد ومن ثم فإن احتياجاتها للتمويل قد تلجئها لدخول الاقتصاد الرسمي وهو ما سيجعلها في مواجهة أحكام ولوائح معوقة لنشاطها.
- ✓ خوف أصحاب المشاريع من تدخل البنوك في الشؤون الداخلية لمشروعاتهم.

خلاصة الفصل الأول:

بالرغم من اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المكانة الهامة التي تحتلها في الاقتصاد و ضمن النسيج المؤسساتي لأغلب الدول في العالم ، إلا أن أغلبها يواجه العديد من التحديات والمشاكل يأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على التمويل الملائم لأسباب عديدة منها ارتفاعا كلفة ومخاطر التمويل نتيجة عدم المعلومات الكافية حول المنشآت المقترضة بما يمكن من تقييم قدراتها الائتمانية ، يضاف لها عجزها الدائم في توفير الحد الادنى من الضمانات المطلوبة لتغطية القروض مما ينعكس سلبا على قدرتها للنفاذ لمختلف مصادر التمويل المصرفي ، كما يزيد من حدة هذه الصعوبات طبيعة وخصوصيات هذه المؤسسات خصوصا ما تعلق بإمكانياتها البشرية والمادية وطرق التسيير و التسويق المعتمدة بها .

الفصل الثاني :

دور البنوك في

تمويل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

ان وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة اقتصادية مخما كان حجمها او طبيعة نشاطها ويعد قرار التمويل من القرارات الاساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكافة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار افضلها ،واستخدامها استخداما امثلا وتحقيق اكبر عائد باقل خطر و تكلفة ممكنة مما يساعد على بلوغ الاهداف المسطرة .

ان البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من اهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة امام هذه المؤسسات نتيجة لصغر حجمها ونشاطها من جهة ، وارتفاع معدلات الخطر بها من جهة اخرى

ومن اجل دراسة التمويل بصفة عامة وكذا مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز نوعا ما على التمويل البنكي ،قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : ماهية البنوك

البحث الثاني : التمويل البنكي

المبحث الأول : ماهية البنوك

المطلب الأول : مفهوم ونشأة البنك

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ، يحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدرجا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الودائع تلقى قبولا عاما في التداول، وفاء لبعض الالتزامات، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة أما باقي الودائع تبقى مجمدة لدى المصارف، لذا فكل هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجع المودعين فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط المصرف (البنك) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقدم القروض بناء على هذه الودائع لقضاء فائدة، كذلك وعائد البنك يتمثل في الفائدة التي يتقاضاها على القروض، والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع. وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة 1401 وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقة (Venise) عام 1587 اسم banca de haprizza [1].

وفي عام 1609 انشأ بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لمودع آخر وفي القرن 19 بدأت حركت تركز البنوك بواسطة الاندماج أو طرقة الشركة القابضة، وقد اتسع نطاق حرة التركيز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم الدول الرأسمالية [2]

1- مفاهم المتعلقة بالبنوك.

كلمة بنك (Bank –Banque) أصلها كلمة ايطالية هي بانكو BANCO وتعني المصطبة، ويقصد بها تلك المصطحبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطوير المعنى

[1] - محمد ابراهيم ، تقنيات البنوك في منح القروض ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002، ص 3

[2] - عبد الحق بوعتروس ،الوجيز في البنوك الجزائرية (عمليات ، تقنيات ، تطبيقات)،دار البحث والنشر قسنطينة 2000 ، ص 6

فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه المتاجرة بالنقود. [1]

إن البنك هو مؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة ومختلفة يقوم البنك بتثميرها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ولقاء ربح مناسب [2]

2- تعرف البنك:

البنك هو كلمة المؤسسات التي تكون مهنتها العادية هي استقبال الشعب في شكل الودائع او في شكل آخر، واستعمال أموالهم لحسابهم الخاص في عمليات الخصم، في عمليات القرض او عمليات تمويله. ويقصد بالبنك أيضا المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات التسليف للأموال التي تتلقاها من الجمهور[3]

وهناك كذلك المفهوم الاقتصادي للبنك وهو" منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجمع النقود الفائضة على حاجيات الجمهور أو منشأة الأعمال أو الدولة غرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة واستثمارها في أوراق مالة محددة [4]

المطلب الثاني : انواع البنـوك.

هناك تصنيفات لأنواع البنوك:

1- التصنيف الأول:

وتنقسم البنوك حسب طبيعتها إلى بنوك أعمال، بنوك استثمارات، بنوك الودائع وبنوك الادخار.

[1] - -شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1989 ، ص 24

[2] - جعفر الجزار ،البنوك في العالم ،طبعة 3، دار النفاش لبنان 1993، ص3

[3] - فريد الصبح وكوريس نصر ، مصرف والاعمال المصرفية ، بيروت 1989، ص 13

[4] - شاكر القزويني ، مرجع سابق ،ص 25

أ- بنوك الأعمال:

هي بنوك ذات طابع خاص (ليس لها جمهور) تقتصر عملياتها في المساهمة في تمويل إدارة المنشأة الأخر بواسطة إقراضها، الاشتراك في رأسمالها ثم الاستحواذ عليها، إذن هذه البنوك تعمل في سوق رأس المال، فنجد أن بنوك الودائع تقتصر نشاطها على عمليات الائتمان، وقبول الودائع الجارية لأجل قصير، وهي بذلك تختلف عن باقي بنوك الأعمال، فهي بنوك بدأت في تقبل الودائع الادخارية، على نطاق واسع، أما بنوك الأعمال فيرتكز نشاطها الرئيسي في منح القروض واصدار السندات و المشاركة في المشاريع والحصول على حصص منها

ب-بنوك الاستثمارات

تهدف هذه البنوك إلى مساعدة الأشخاص الذين يوجهون كافة اهتماماتهم لتجديد رؤوس الأموال الثابتة، فهي تحتاج بطبيعة الحال إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع إقراضها للغير، وهذا للاعتماد على رأس مالها ،وعلى الودائع بدرجة كبيرة، وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة "سندات" وهي تسعى للاقتراض، وجلب الودائع تحت شرط اعتيادي وهو منح الفائدة، ما تعتمد هذه البنوك أيضا على المنحات الحومية التي تمنحها إياها، وأيضا كل الموارد التي تقدم ذكرها.

وعموما فإن المشاريع الممولة عن طريق البنك تكون على أساس الاقتراض باعتبار أن الملكية لمجموعة من الأفراد لست عامة [1]

ت-بنوك الودائع

يهدف هذا النوع من البنوك إلى تقدم خدمات مصرفية، والى خلق نقود الودائع، والتي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شركات مساهمة، فهي قادرة على تجميع المدخرات واتمام كافة عمليات القرض والتمويل، وبالتالي توفر في السياسة الاقتصادية للدولة مما يحتم وجود اتجاها عاما لتدخل الدولة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس الأموال .

كما تتميز هذه البنوك أيضا بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية في مختلف الودائع، مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الإفراد، ودخولها بشكل ودائع. ثم تقوم بعملية استخدام هذه

[1] - شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص31

الأخيرة في أوجه متعددة تتمحور حول عملية الإقراض، وتمويل العملة التجارية قصيرة المدى أو تلك المتعلقة بالمدة، بمعنى آخر أن هذه البنوك تقوم بإقراض أموالها للغير بآجال قصيرة.

ث-بنوك الادخار

يهتم هذا النوع من المنشآت بتجمع المدخرات التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب، أو تلك المدخرات لأجل من اجل تشغيلها بإقراض لآجال مختلفة، ومن اجل التعرف أيضا هذه المنشآت سنتطرق إليها وفق المنظور الاشتراكي، الذي يجعل من عمليات الإيداع نشاطا رئيسيا لها، وهذا التمييز بين أنواع مختلفة من الودائع القابلة عند الطلب هو الأكثر شيوعا، ويستطع المودعون سحب كافة ودائعهم أو أي جزء منها في أي وقت يشاءوا و أن الفائدة تكون 2% سنويا، أما الودائع المحددة تتم لفترة لا تقل عن شهر، وهذا هو أكثر الودائع من حيث المزايا حيث تتضمن أكبر قدر ممكن لاستقرار أرصدة بنوك الادخار عدد من المعطيات المصرفية، نيابة عن الدولة والتنظيمات العامة تشمل مثل هذه العمليات تحصيل المدفوعات، وأيضا تحصيل الرسوم. [1]

2- التصنيف الثاني:

ونقسمها إلى أربعة أنواع من حيث طبيعتها القانونية وهي:

أ- البنك المركزي "La banque Centrale":

أنشئ البنك المركزي بمقتضى القانون 62 -144 المؤرخ في 13، /12/ 1962 حيث يعتبر قلب الجهاز المصرفي النابض ويتفق كافة الاقتصاديين على إن البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية التي هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية وقد يجري وضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه أو في اغلب الأحيان تفرض عليه من طرف الدولة.

البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة، وهو قلب الجهاز المصرفي النابض والذي ينظم حركته، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها فهو المنشأة المصرفية العليا، ونظرا لأهمية البنك المركزي ودوره في لاقتصاد فملكيته تكون للدولة .

[1] - مصطفى رشدي شيخة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان دار النشر ، الاسكندرية 1985 ، ص 43

ووظائف البنك المركزي كالأتي:

- ✓ اصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات، لذا يدعى " بنك الإصدار".
- ✓ القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة (بنك الحكومة).
- ✓ تأدية الخدمات المصرفية وتقدم المساعدة للبنوك التجارية واجراء عمليات المقاصة بين هذه البنوك وتمنحها التسهيلات.
- ✓ مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق مع السياسة المرغوب فيها.
- ✓ يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الإجباري والسيولة القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع وأي تعليمات أخرى يصدها البنك المركزي تخص الرقابة على الائتمان بشكل عام.
- ✓ الاحتفاظ بالاحتياطات من الأرصدة النقدية الأجنبية وادارة القروض الخارجية وخدمتها نيابة عن الدولة او الحكومة.

ب- البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي لا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي، وتمثل موضوعها في النقود والعمليات التي تدوم حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة للدفع، مخزن للقيمة ومقياس لها) حيث تكون غالبا النقود هنا ذات نوعية خاصة (نقود الودائع).

يعرف البنك التجاري أو بنك الودائع الذي يتعامل بالائتمان أو الدين، فيحصل على ديون الغير بقبول ودائعهم، ويعطي مقابلها وعود بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير ثم يستعمل هذه الودائع في تقدم ائتمانا، أو قروضا للغير وتعتبر البنوك التجارية من البنوك المدعمة لعمليات الاستثمار وتمولها.

والأقسام المكلفة بتقدم هذا التدعيم تنقسم إلى صنفين [1]

[1] - عبد الغفار حنفي ، الادارة الحديثة للبنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث ،1993 ، ص 21- 43

- ✓ **القسم المالي:** حيث يجب على القسم المالي تقدم الإعانة للعميل والتي تتمثل في المبلغ الذي يحتاجه في شكل دفعات قبل وأثناء المشروع في مشروعه الاستثماري.
- ✓ **القسم غير المالي** : فما يخص الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لعملائها، تعتبر ذات أهمة كبيرة بالمقارنة مع الإعانات، حيث يجب على البنوك التجارية إعطاء توجيهات واعانات المستثمر خلال المداخل التي تتضمنها العملة وتزودهم بالعمليات التي تهمهم.

ت- البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية ومصرفية ذات أهداف استثمارية وتنموية وتستمد منطلقها العقائدي من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنك وعملائه أخذا وعطاءا، وبذلك يتم التعامل وفقا لما انزله سبحانه وتعالى والسنة الشريفة وهي تستمد في تقديمها لكافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغة الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار والبنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تنموية، إذ أنها تقوم ما تقوم به البنوك من وظائف حيث تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية وتقوم بالتوظيف أحسن الطرق.

كما أنها تدفع بالأفراد والمشروعات إلى ترشيد الإنفاق وحثهم على الادخار بهدف تنمية الأموال التي بحوزتهم لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وتحصل البنوك الإسلامية على الموارد المالية وفقا لوسائل شرعية:

- المضارة - المشاركة - المرابحة - الاتجار.

ومن أمثلة البنوك الإسلامية في الجزائر بنك البركة (بنك البركة ELBARAKA) هو بنك إسلامي حديث العهد فقد تأسس في شكل شركة مساهمة بتاريخ .06/12/1991 في إطار أحكام قانون (10/90) المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض موزع بين بنك البركة الدولي بجدة نسبة 49% وبنك الجزائر للتنمية الريفية BADR بنسبة 51% [1]

[1] - طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2000 ، ص 203

ث-البنوك المتخصصة:

هي بنوك حديثة الظهور نسبيا، ونشأت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في المجالات الزراعية، والصناعية، وهي مجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل فإنها لا تستطيع الاعتماد على مصادر الادخار التقليدية بل يجب أن تكون موارد أموالها متصفة الاستقرار.

والبنوك المتخصصة لا تعتمد على الودائع كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية، ولكن من رأس مال البنك أو ما يخصص له ميزانية الدولة إذا كان اقتصادها موجه من السندات التي تصدرها وتشترك فيها البنوك التجارة كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذلك فان البنوك المتخصصة لا تستطع التوسع المستمر في نشاطها إلى في حدود مواردها عكس البنوك التجارية التي أن تنمي ودائعها، عن طريق الودائع وما تقدمه من إغراءات المودعين كي يزيدوا من مقدارها.

والبنوك المخصصة أنواع منها من تخصص بالتمويل الصناعي ومنها ينشط في مجال التمويل الزراعي ومنها ما يباشر عمليات مصرفية خاصة التجارة، فضلا على البنوك العقارية التي تقوم بإقراض بضمان رهن عقاري لأجل متوسط وطويل الأجل، وتختص هذه الأخيرة بتمويل المشاريع الاقتصادية والإسكان.

المطلب الثالث: وظائف البنوك

للبنك عدة وظائف أهمها:

1- **وظيفة تدخلية** : وتتمثل في تسيير مجمل وسائل الدفع التي تكون دوما أكثر مؤكدة من صرف الشيكات، والتمويلات بين الحسابات، بطاقات القرض، التعامل بالأوراق التجارية. كما يقوم بتغطية إصدارات الأوراق المالية، إدارة محافظ الأوراق المالية، المتوسط في تداول الأوراق المالية.
2- **وظيفة وسيطية:** فالبنك وسيط مالي خصوصا في التعديل بين الادخار والاستثمار فهو همزة وصل بين الطرفين.
3- **تقديم الخدمات:** يقدم المصرف خدمات عديدة لزبائنه كخدمات مالية (خدمات الصندوق ، قروض مختلفة) إذ يتلقى المصرف عمولة أو اجر لقاء التزامه بالمحافظة على الأمانات (الودائع)، بالإضافة لتوظفه للأموال السائلة وذلك باختيار أنجع الطرق لاستثمارها دون مشاركة الزبون إلا بتحديد وجهة الاستثمار لقطاع معين، كما يقوم بتوفير بطاقات القرض

للحصول على الأوراق النقدية من أماكن معينة في وقت دون الحاجة للذهاب للمصرف، والقيام بتسوية مشتريات السلع والخدمات لدى التجار المعتمدين.

أما بالنسبة للخدمات غير العادية تتمثل في خدمات فكرية تقدم نصائح مالية و اعداد دراسات تقنية، تقدم معلومات، ونشرات اقتصادية مالية لفائدة الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الأجانب.

كما يقوم المصرف بخدمات مصرفية إضافية متعلقة بالالتزامات بصفة دورية أو شبه دورية من تلقاء نفسه في مواعيدها دون الحاجة إلى تنبه الزبون كتسديد الإيجارات وأقساط التأمين. ..الخ.

كما يتناول شراء أو بيع أو إيجار العقارات لحساب الزبون أو القيام بإدارة هذه العقارات من إبرام العقود، وصيانة و تحصيل الربح وسداد المستحقات الدورية، كما يقوم بتصفية الشركات وعمليات الصرف لتحصيل مالها من الغير وسداد ما عليها من ديون الغير، دفع المستحقات منها الى مصالح الضرائب وتوزيعها على الورثة.[1]

المبحث الثاني : التمويل البنـكي

المطلب الاول : تعريف وأهمية التمويل

لقد تطور التمويل خلال عقدين الاخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين فهناك من يعرف التمويل على انه توفير الاموال اللازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر اللازمة والمناسبة له [2] . كما يعرف على انه عميلة تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين [3]، كما يعرف على انه توفير الاموال من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين راس مال ثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك[4] ، ويمكن ان نلخص الى ان المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية او

[1] - سعيدة بالواضح ، تقنيات البنوك ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2013، ص 8
[2]- ياسين بوناب ، دور نظام التمويل الاسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، سطيف 2003 ، ص 2
[3] - توفيق حسن ،الادارة المالية ، قرارات الاستثمار وسياسة التمويل في المشروع الاقتصادي ، المطبعة الجديدة ،دمشق 1989 ، ص 12
[4] - هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن 2001 ، ص 31

تكوين رؤوس الاموال الجديدة او استخدامها لبناء الطاقات الانتاجية قصد انتاج السل والخدمات .فهو اذا تدبير الموارد المالية للمؤسسة في اي وقت تكون هناك حاجة اليه ،ويمكن ان يكون التمويل قصير ،متوسط او طويل الاجل.

ان المؤسسات والدولة والمنضمات التابعة لها ،لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجا عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات ،من هذا المنطلق يمكن القول بان للتمويل اهمية كبيرة تتمثل في:

- ✓ تحرير الاموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها.
- ✓ يساعد على انجاز مشاريع معطلة واخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- ✓ يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ ساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية التمويل الدولي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الاموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

فقرار التمويل يعتبر من القرارات الاساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة ذلك انها المحدد لكفاءة متخذي القرارت المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة وان قرار اختيار طرق التمويل يعتبر اساس المالية حيث يرتبط بهيكل راس مال وتكلفته اذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن.

المطلب الثاني : اشكال و مصادر التمويل

1- طرق وأشكال التمويل:

يمكن النظر الى طرق واشكال التمويل من عدة جوانب[1] اهمها :

- ✓ المدة التي يستغرقها.

[1] -دكتور بخراز ويعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 ، ص 65

- ✓ مصدر الحصول عليه.
- ✓ الغرض الذي يستخدم لأجله.

أ- اشكال التمويل من حيث المدة :

بموجب معيار المدة تنقسم اشكال التمويل الى :

أولا- تمويل قصير الاجل CCT : يقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن السنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع اجور العمال وشراء المدخرات الازمة لاتمام العملية الانتاجية

ثانيا- تمويل متوسط الاجل CMT : يستخدم التمويل المتوسط الاجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل اصول ثابتة .وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات .

ثالثا- تمويل طويل الاجل CLT : ويكون على مدى طويل تفوق مدته الخمس سنوات

ب-اشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه :

وينقسم التمويل من حيث مصادره الى:

أولا- تمويل ذاتي : ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي انشاتها الموسسة بفعل نشاطها العادي او الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة او لمدة طويلة.

ثانيا- تمويل خارجي : ويتمثل في لجوء المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية او اجنبية، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (افراد او مؤسسات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها

ت- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

وينتج هذا التصنيف ما يلي :

أولا- تمويل الاستغلال : تلك الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كشراء المواد الخام ودفع اجور العمال ...

ثانيا- تمويل الاستثمار : يتمثل في الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات و التجهيزات وما اليها من العمليات التي يترتب على القائم بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

ث- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا المطلب سوف يتم عرض أهم مصادر التمويل التي تتجه إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احتياجات المالية سواء المصادر الكلاسيكية أو الحديثة .

أولا- المصادر الكلاسيكية:

- **التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعتبر التمويل الذاتي هو الفائض المخصص من طرف هذه المؤسسات والذي يسمح لها بالتكفل بمواردها الخاصة، كما يشمل تلك الأموال التي ولدا المؤسسة من مواردها الجارية، وهو من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الناشئة منها، فيتم التمويل في هاته الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع وعندها يستخدم هذا الأخير أمواله الخاصة بعملية التمويل بشكل منفرد ويكون هذا في حالة المشروع الفردي، فالاعتماد على هذا المصدر وخاصة في المشروعات الصغيرة يعتبر واسع الانتشار، وذلك بسبب عدم المقدرة على استخدام أموال الغير، وكذلك عدم رغبتها في الدخول بالتزامات مالية قد تواجه صعوبة في مواجهتها، بسبب محدودية الإمكانيات المالية وضالة أرباحهم، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية . ويمكن كذلك التمويل بالأرباح المحتجزة للمشروع الصغير لعمليات التوسع ذاتيا، ومن خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو في صورة احتياطات أو مخصصات.

- **التمويلات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتمثل مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل من القطاع الرسمي والقطاع الغير رسمي، وتتعدد مصادر التمويل الخارجي حسب الآتي- :

✓ **مصادر التمويل الخارجية من القطاع الرسمي:**

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال دف تمويل استثمارا و احتياجات مختلفة. وتنقسم إلى:

- **الائتمان التجاري:** وهو تمويل قصير الآجل تتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج، وتعتمد عليه المؤسسات بدرجة اكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين .
- **الائتمان المصرفي** [1]: تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات التجارية والمؤسسات المصرفية مصدر آخر من مصادر التمويل التي تمطن المشروع الصغير من الحصول على ائتمان مصرفي قصير أو طويل الأجل، حيث يعرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يوضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها من بين الطرفين ،وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من 1المقترضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف
- **قروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** [2]: تدخل هذه القروض في إطار الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرفية للمؤسسات إلا أنه توجد عروض تمنحها جهات أخرى حكومية وغير حكومية على شكل صناديق أو جمعيات ففي الجزائر توجد هيئات متخصصة في منح التمويل والدعم اللازم لهذه الفئة من المؤسسات، نجد منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابENSEJ ، وكالة القرض المصغر ،ENGEM، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC وغيرها من الهيئات الحكومية التي تتظافر لخلق اكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

✓ **مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية :**

يقصد بمصطلح غير رسمي في الاقتصاد هو مزاولة النشاط الاقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة و منها:

[1] - جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 382

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،قانون رقم 96 / 234جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد 41 ، الصادر في 2 جويلية 1996

- **قروض الأهل و الأقارب:** يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل و هو أول مصدر يتوجه إليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده الذاتية عن توفير التمويل اللازم لمشروعه.
- **المرابين** : يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقدمون القروض بفائدة مرتفعة جدا في العادة ما تكون قصير الأجل، كما انه لا يقرض إلا لعملاء استقرت منزلتهم منذ زمن طويل حيث لا يمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة .
- **محلات الرهانات** : و هؤلاء يقدمون خدمات التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، ويحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة .
- **إقراض التجار لزبائنهم** : يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل التزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق

ثانيا– المصادر الحديثة:

في ظل تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقابل افتقار هذه الأخيرة للضمانات المطلوبة، وارتفاع تكلفة التمويل غير الرسمي من جهة أخرى، وحاجة هذه المؤسسات للأموال لانطلاق نشاطها تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل طويل الأجل، وإيجاد حل لمشاكل تمويل هذا النوع من المؤسسات ومن بينها :

- **أسلوب التمويل الإيجاري:**

يعرف على أنه عقد تأجير يقوم بمقتضاه مالك الأصل بمنح طرف آخر حق استخدامه خلال فترة زمنية متفق عليها، وذلك مقابل قيمة إجارة محددة دون الإلزام بشرائه ومقابل هذه الميزة يلتزم المستأجر بسداد القيمة الإجبارية بالدورية على أساس شهري أو ربع سنوي حسب ما يتم الإنفاق عليه في عقد التأجير.

- **التمويل بشركات رأس المال المخاطر:**

هي طريقة تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأموال اللازمة لنموها وسد كل احتياجاا وموجه للمؤسسات المسعرة في البورصة وفيه المستثمر في رأس المال الخاطر عبارة عن مشارك عملي يقبل بتحمل جزء من الخطر المحيط بالمؤسسة ، حيث تكون المساهمة مقدرة ب % 20 على الأقل في رأس مال المؤسسة ولمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات.

- **التمويل بالسوق المالية (البورصة):** لا يكمن دور السوق المالي في تكملة وظيفة البنوك فقط، وإنما يلعب دورا منافسا للجهاز المصرفي، بحيث يصبح الملجأ الرئيسي في التمويل للمؤسسات، وهذا المصدر يمكن تحقيقه في الواقع من خلال قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتح رأس مالها على مساهمين وشركاء جدد موجودون في السوق المالي، والآلية تكمن في إصدار وبيع أسهم بأشكالها القانونية المعروفة.

المطلب الثالث: اساليب التمويل.

1- أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية او غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا اساسيا لتمويل الحركة التنموية في الجزائر، وقد عرف هذا القطاع اصلاحات عديدة منذ الاستقلال، ولكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبء ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الاهداف المرجوة .

1.1 واقع الجهاز المصرفي في الجزائر:

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارسها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى واقع الجهاز المصرفي في الجزائر [1].

[1] - بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 56

أ- النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية:

كانت الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشآت المالية العامة وخاصة، اي ان الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة هو في امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفتها الاساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم .

اما بالنسبة للسياسة الائتمانية فقد كانت انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا، وكانت تخدم ايضا المعمرين، واكبر دليل على ذلك ان المصارف ترتكز في المناطق الخاصة بالسكان المعمرين، وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية. وعليه نشأت وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الاولى الجزائريين، بل كان في الكثير من الاحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين . ورغم ذلك فان تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي الى انه يعتبر بمثابة مكسب لم يحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الاخرى.

ب- النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصر فيا واسعا لكنه تابع للمستعمرين، حيث ظهرت ازدواجية نظامين مصرفيين، الاول قائم على اساس ليبرالي والثاني على اساس اشتراكي، ولم يكن امام السطات الجزائرية خلال تلك الفترة الحرجة سوى تأميم المنشأة والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد

2.1 الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2.1 وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعتبر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أمهيتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تكثيف النسيج الصناعي.
- ✓ تقديم الدعم للقطاع.
- ✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.

- ✓ وضع سياسة المتابعة.
- ✓ القيام بإحصائيات و تقديم المعلومات.

نلاحظ إن مهام الوزارة هي مهام تخطيط ، وتوجيه ومراقبة ، ليست لها وظيفة تمويلية لكن هذا لا يمنع انها تساعد في حل العديد من المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل ، وأن اهتمام الدولة بهذه المؤسسات بدأ منذ،1995 أي بعد إبرام اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.[1]

2.2.1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ): وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بـ:

- ✓ تشجيع كل النشاطات المساعدة على ترقية تشغيل الشباب .
- ✓ تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية .
- ✓ متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط .
- ✓ تسير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب كالإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد.

3.2.1 وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) : أنشئت هذه الوكالة في تاريخ 5 أكتوبر 1993 وهي وكالة إدارية عمومية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، ومساعدةً اصحاب المشاريع على إكمال الاجراءات الادارية والقانونية المتعلقة بإقامة المشروعات ، وتقوم ايضا بمتابعة المشاريع وتقييمها وترقيتها، وكذلك تقديم التسهيلات الجمركية

4.2.1 الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI): أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 تمتاز بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي [2] ،حيث تسعى الى استقطاب الاستثمارات الوطنية والاجنبية ومن مهامها ما يلي :

- ✓ ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والاجنبية.
- ✓ توفري الخدمات الإدارية من خلال المكاتب الخاصة بهم.
- ✓ الترحيب برجال الأعمال المقيمين والغير المقيمين ومساعدتهم.

[1] - رابح خوني ،حساني رقية ،مرجع سبق ذكره ،ص 3

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،قانون رقم96 / 234جويلية 1996يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد 41 ، الصادر في 2 جويلية 1996

✓ تسير الصندوق ودعم منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

5.2.1 لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار(CALPI): تأسست في سنة 1994 ،حيث تتعلق بكيفيات التسهيل والضمان في مجال منح الاراضي للمستثمرين ، وهي مكلفة بالاستجابة لكل المتطلبات في مجال العقار من طرف المستثمرين، أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

6.2.1 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغرية والمتوسطة (FGAR) : تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2002 ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسريه مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزرات ، و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .وقد ساهم هذا الصندوق الى غاية السداسي الاول من 2012 ب: 718 مشروع وتشغيل 33098 عامل، باجمالي ضمانات 1تقدر بحوالي 18.17 مليار دينار[1]

3.1 مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر:

إن تبني البنوك بعد إجراء الاصلاحات لمفهوم الخطر البنكي ،إلا انا هذه الاصلاحات وان كانت قاسية إلا أنها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة لكي تحسن من إنتاجها كما ونوعاً ومنافسة السوقً الاجنبية

ولقد جاء في القانون التوجيهي المادة 14 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أنه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهكذا جاءت بروتوكولات أتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون ، وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية (BNA BADR,CPA,BDL,BEA) على ثلاث مواد[2] هي:

المادة 1: موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المالية المشتركة بين البنوك وقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المادة 2 : يعمل الطرفين خصوصا على :

[1] - سعدون عائشة ،قرومي حميد ،مداخلة بعنوان:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها ،المركز الجامعي تمنراست 4 _ 3 مارس2015

[2] - بلعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره ، ص11

- ✓ توجيه القروض الى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة وتخلق مناصب شغل
- ✓ وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائر
- ✓ توسيع توظيف خطوط القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على التصدير عن طريق تمويل ملائم
- ✓ تطوير منهجية موحدة وتشاورية ذلك بالتعاون مع وزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث وجلب الاموال الخارجية لدى مقدمي المال الدولين.
- ✓ وضع مبادرة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد برامج لتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية

المادة 3 : تعين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من أجل متابعة ترتيبات البروتوكولات المشار اليها في المادة السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل نصل الى ان البنوك دور مهم تقوم به من خلال وظائفها مما ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني كما انه مما لا ريب فيه ان التمويل بمختلف مصادره يعتبر احد الركائز الاساسية التي تعتمد عليها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انطلاق نشاطها ومتابعته او توسيعه وتطويره حسب الهدف المسطر كمت نجد ان من جملة اساليب التمويل لهذه المؤسسات في الجزائر الا انها تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل البنكي ،على الرغم من صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب درجة المخاطر الاكثر احتمالا التي تمثلها بالنسبة للبنك.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك التنمية المحلية

وكالة المسيلة

تمهيـــــد

لمعرفة أهمية البنوك في الجزائر وتقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد كان بنك التنمية المحلية BDL – وكالة المسيلة– محل الدراسة.

وبما أن بنك التنمية المحلية BDL يعد من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا في جميع الولايات، ونظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك التنمية المحلية BDL _وكالة المسيلة_، وسيتم تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني: دراسة حالة ملف منح قرض في بنك التنمية المحلية – وكالة المسيلة – لاحد المؤسسات في اطار دعم الاستثمار والتنمية المحلية.

المبحث الاول : تقديم بنك التنمية المحلية ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية احدث البنوك في الدولة، حيث انبثق من القرض الشعبي الجزائري، وقد تأسس بالمرسوم رقم 85/85 الصادر بتارخ:20 افريل 1985 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري مقره الرئيسي ببلدية السطاوالي بالجزائر العاصمة وهو اصغر بنك عمومي وكانت وظيفته الاساسية دعم وتمويل الشركات العامة المحلية في تنميتها المحلية والاقليمية وكباقي البنوك العمومية الاخرى تعد الدولة الممثلة بوزارة المالية المساهم الوحيد في هذا البنك، حيث يتوزع رأسمالها بين صناديق المساهمة [1] التالية:

- ✓ صندوق المساهمة للمناجم 35%.
- ✓ صندوق المساهمة للكيمياء 35%.
- ✓ صندوق المساهمة للصناعات المختلفة 20 %.
- ✓ صندوق المساهمة للبناء 10 %.

ويعتبر البنك الوحيد في السوق الذي يقوم بنشاط القرض على الرهن في الجزائر وهي صيغة تسمح للزبون بالحصول على قرض استعجالي مصغر مقابل رهن المجوهرات . وقد استطاع في مدة قصيرة لا تتجاوز السنتين أن يفتح فروعه على جميع التراب الوطني وهو حاليا يتضمن18 مديرية جهوية منها مديريتان جهويتان في العاصمة مديرية للشرق الجزائر ومديرية للغرب نظرا لحجم المعاملات البنكية في العاصمة وحوالي 170 وكالة بنكية منها 6 وكالات مخصصة للقرض على الرهن الذي هو نشاط حصري للبنك .وقد تدعمت شبكة بنك التنمية المحلية خلال سنة 2023 بست وكالات تجارية جديدة بكل من ولايات المسيلة، برج بوعريريج، جيجل، الجزائر العاصمة والجلفة، بهدف التقرب أكثر من زبائنها، حسبما أفاد به بيان للبنك العمومي.

ويأتي افتتاح هذه الوكالات التجارية الجديدة ضمن مساعي البنك لتوفير خدمات جوارية ذات جودة والتقرب قدر المستطاع من الزبائن وكسب ثقتهم من خلال تسهيل المعاملات التجارية وفقا لتعليمات

[1] - منشورات بنك التنمية المحلية ، 2018 www.bdl.dz

السلطات العمومية التي تهدف إلى دعم الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي، وتقوم الوكالات التجارية للبنك بتسويق منتجات وخدمات مصرفية كلاسيكية وإسلامية، موجهة لمختلف الفئات سواء كانوا خواص، مهنيين أو مؤسسات، مع توفير خدمات رقمية، حيث تميزت سنة 2023 أيضا بالنسبة للبنك بإطلاق منصة رقمية مجانية لزبائنه، خاصة بدراسة وتسيير ومتابعة القروض ،وتمكن هذه المنصة من معالجة ملفات القروض بطريقة الكترونية وفي مدة زمنية قصيرة، كما تتيح لصاحب القرض إمكانية تتبع ملفه عن طريق رقم خاص به يحصل عليه من طرف البنك، وهذا في إطار الجهود الرامية لدعم المستثمرين ومرافقة مشاريعهم.

وفي هذا الخصوص، أوضح البيان أنه تم منح قروض بقيمة 314 مليار دج خلال السداسي الأول لسنة 2023، أي بزيادة تقارب 36 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، حيث صادق بنك التنمية المحلية على مشاريع كثيرة تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستساهم بقسط كبير في تمويل الاقتصاد الوطني وأكد البنك بالمناسبة استعداده لتمويل المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الناشئة أيضا، ومرافقة مشاريع الشباب في إطار مختلف أجهزة الدعم للمقاولاتية[1] .

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك التنمية المحلية.

1- وظائف بنك التنمية المحلية:

يقوم البنك بعدة وظائف أهمها العناصر الآتية:

1.1 جمع الأموال واستثمارها في أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة:

يقوم البنك بجمع المدخرات وتوجهها إلى المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية، وبذلك مكن اعتبارها أداة هامة تعمل على تحقيق التوازن بين موارد الادخار وأوجه الاستثمار.

2.1 تسهيل أداء الديون ونقل الأموال:

[1] - بيان القرض الشعبي www.cpa-bank.dz

بظهور البنوك أصبح من السهل أداء الديون ونقل الأموال من مكان إلى آخر باستعمال الأوراق التجارية التي يسحبها المدين بعد ان يوقع عليها من الحساب الجار لدى البنك وذلك لتبرئة ذمته المالية مع الغير كما يمكن أن يسحب المودع شيكات ويقوم البنك بدفعها في المكان الذي يرغبه الدائن.

3.1 إصدار النقود الوطنية والنقود البنكية:

يقوم البنك بإقراض الأموال للمؤسسات الإنتاجية، ويقدم لها الخدمات التي تحتاجها والمتعلقة بالتجارة الخارجية، كما يقوم بإصدار الأوراق المالية للمؤسسات الجديدة والقديمة أيضا لزيادة أرس مالها.

4.1 تمويل المؤسسات الاقتصادية

2- أهداف بنك التنمية المحلية:

قام البنك بوضع أهداف رئيسية:

- ✓ يعمل جاهدا على تطوير وادخار تطبيقات معلوماتية في مجال القروض بالرهن والقروض والتجارة الخارجية.
- ✓ إعادة تنظيم عميقة من خلال وضع مخططات تنظيمية وإجراءات جديدة.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات خاصة من جانب استقبال الزبائن التي تزداد مطالبتهم بالأحسن يوما بعد يوم.
- ✓ تكثيف الجهود قصد تحقيق نتائج قياسية معتبرة ضمن مجال تنافسي حاد.
- ✓ السهر على تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات.
- ✓ العمل على توسيع حصة البنك في السوق

3- الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

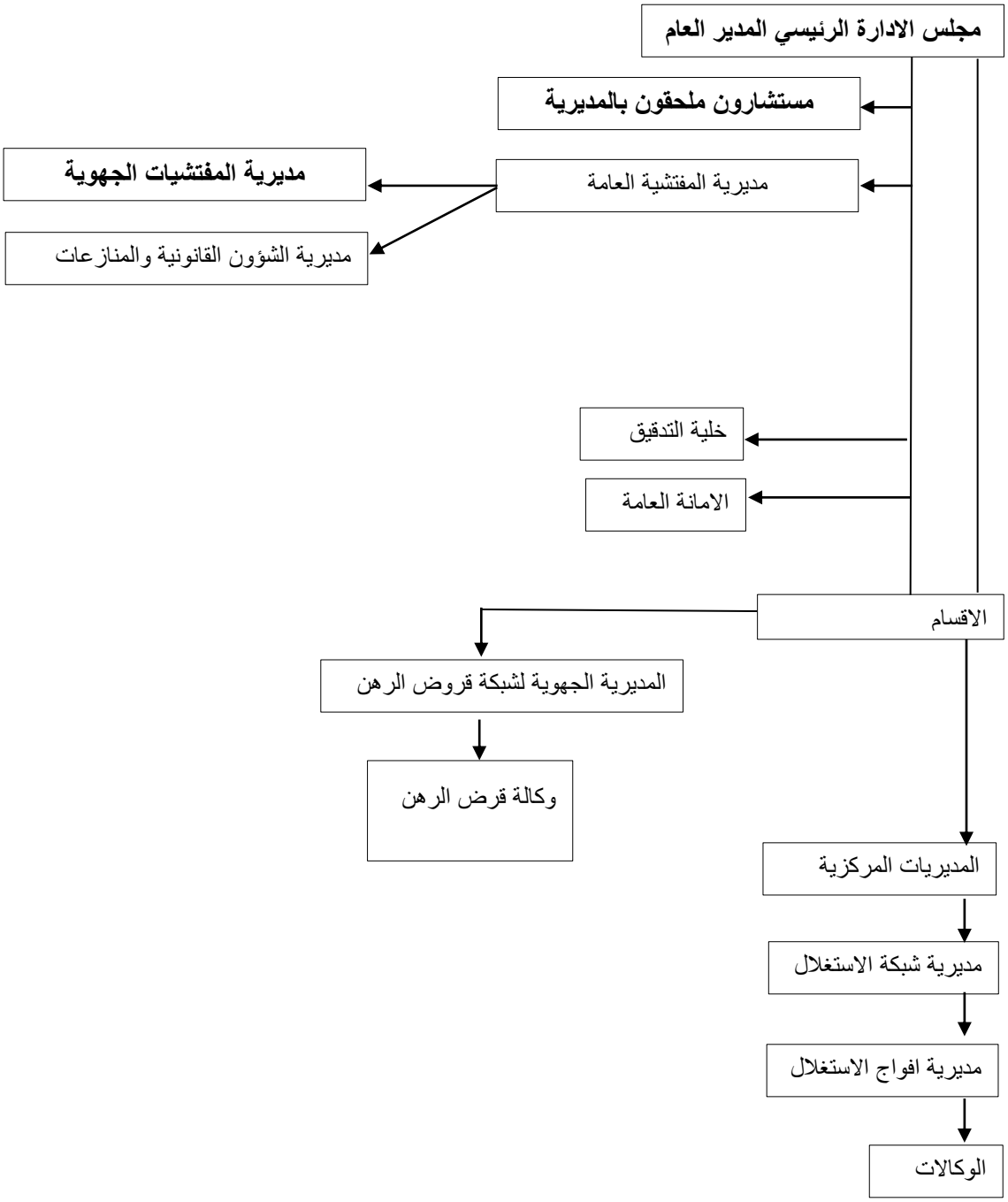
مجلس الادارة الرئيسي المدير العام
مستشارون ملحقون بالمديرية
مديرية المفتشيات الجهوية
مديرية المفتشية العامة
مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
خلية التدقيق
الامانة العامة
الاقسام
المديرية الجهوية لشبكة قروض الرهن
وكالة قرض الرهن
المديريات المركزية
مديرية شبكة الاستغلال
مديرية افواج الاستغلال
الوكالات

المطلب الثالث: بنك التنمية المحلية – وكالة المسيلة –

تأسس بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة سنة 1986 يقع مقرها حاليا بالحي الإداري لولاية المسيلة، تضم 18 موظفا حيث يقوم البنك بمختلف الوظائف المنوطة بالبنوك التجارية من تلقي الودائع ومنح القروض لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة.

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة.

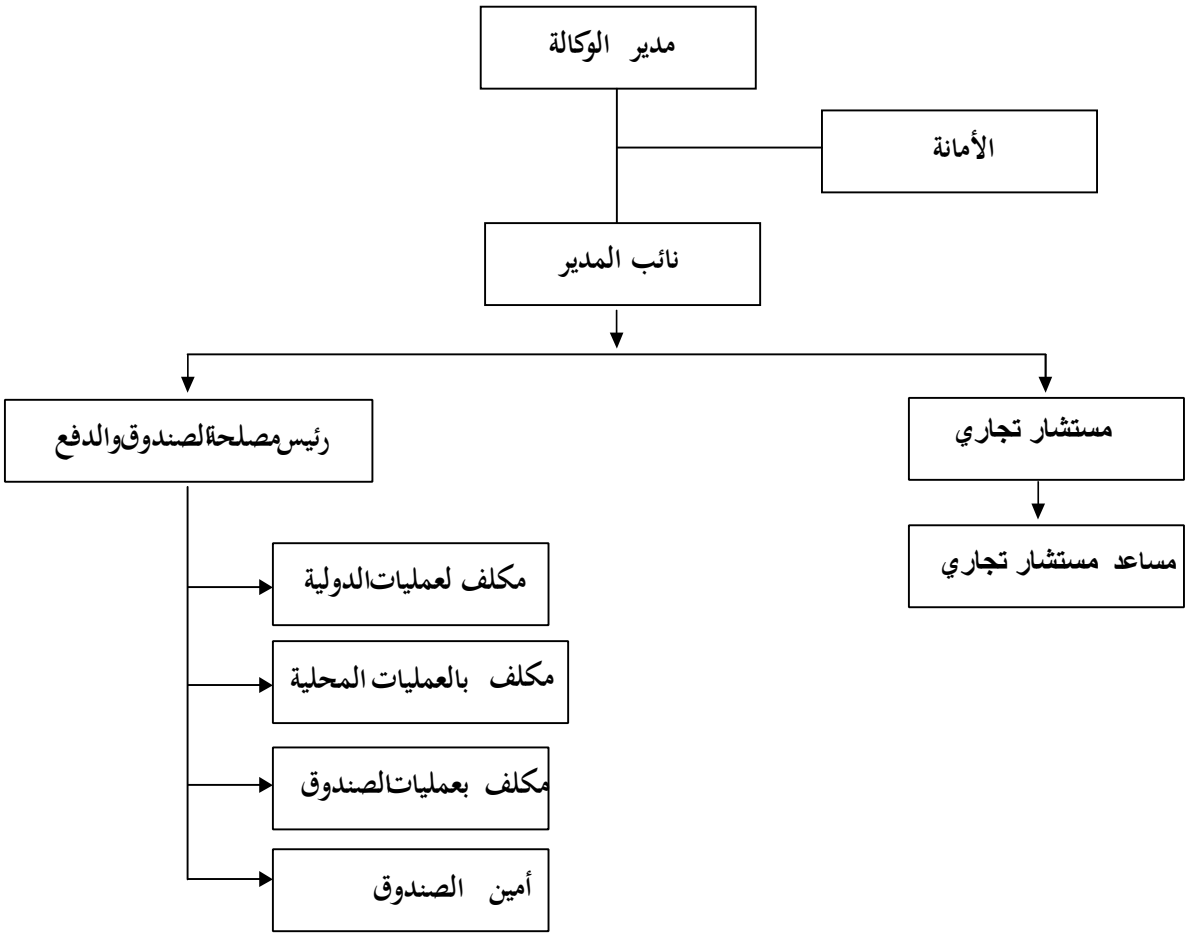

المصدر: منشورات بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة 2018.

1- شرح الهيكل التنظيمي للوكالة:

أ- **مدير الوكالة:** له دور التنسيق بين المصالح البنكية، و كذلك اخذ القرارات التي تخص العمل البنكي، فيما يخص منح القروض واستقطاب الزبائن

ب-**الأمانـــة:** تقوم بتسجيل و تنظيم كل البريد الوارد والصادر إلى البنك، والقيام بكامل أنواع السكرتارية بصفة عامة.

ت-**نائب المدير:** يقوم بالإشراف على التنسيق العمليات البنكية مع رؤساء المصالح المختلفة، مع السهر على حسن سير أداء العمل وفقا للتعليمات التي يتلقاها من مدير البنك، حيث يبلغه بكل ما حصل في الوكالة في شكل تقارير ولو شفهية عن سير العمليات البنكية.

ث-**مستشار تجاري** : يقوم بتقييم بعض المشاريع التي يتم رهنها من طرف زبائن البنك مقابل الحصول على قروض تمويلية أو استهلاكية كما يسهر على إيداع التوجيهات لمدير البنك في مختلف التعاملات التجارية.

ج-**رئيس مصلحة الصندوق والدفع:** يقوم بكل العمليات المصرفية فيما يخص الدفع والسحب، وذلك بمساعدة من المكلف بالعمليات الدولية يهتم بعمليات الخاصة بقطاعات التابعة للدولة.

ح-**أمين الصندوق:** وهو الشخص المسؤول عن القيام بكافة الأعمال المالية والمحاسبية للمنظمة سواء بنفسه أو من خلال متا بعة محاسبي المنظمة حيث يعمل تحت إشراف والتوجيه المباشر من قبل رئيس أو مسؤول الحسابات وعليه ترفع تقارير حركة الصندوق من إيرادات مصاريف يومية يقوم كذلك بحفظ المستندات الخاصة بالتحصيل والمصاريف في ملفات خاصة شكل منتظم وصورة يومية

2-أهم الخدمات التي يقدمها بنك التنمية المحلية – وكالة المسيلة-

أ- **القروض:** يشتمل هذا المنتج القروض القصيرة الاجل والطويلة الأجل التي تمنح لتمويل عملياتها الاقتصادية من اجل دعم التنمية المحلية من خلال خدماتها الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة المدى . بالإضافة لهذه المنتجات نجد الخدمات المتمثلة في الودائع كالتوفير، تسبيقات على السندات العمومية، قروض على الرهن. .. الخ.

ب-**البطاقات البنكية (بطاقة CIB البطاقة الكلاسيكية):** هي عبارة عن بطاقة يتم استغلالها في تخليص الخدمات أو المشتريات عن طريق جهاز الدفع الالكتروني (TPE) المتواجد عند التجار.

ت-**بطاقات فيزا BDL (LA CART VISA BDL):** توفر الراحة للبيوت أكثر صفاء تمنح المزيد من المرونة والأمن لحاملها سواء كان السفر لأسباب شخصية أو مهنية.

المبحث الثاني: دارسة حالة ملف منح قرض في بنك التنمية المحلية – وكالة المسيلة – لاحد المؤسسات في اطار دعم الاستثمار والتنمية المحلية.

المطلب الأول: مراحل منح ومتابعة القروض في بنك التنمية المحلية.

تتمثل خطوات منح القرض و كذا متابعة الحلقة الدائرة لسير عملية التمويل والتي تبدأ بقيام المقترض باتصال مع البنك قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض الذي يحتاجه.

1- مراحل منح قرض:

- ✓ **اتصال المقترض بالبنك :** تعد هذه الخطوة الأولى بين الزبون والبنك حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع القرض، و يشترط في الزبون الطالب للقرض التمتع الشروط التالية:
- ✓ **أهلية الزبون:** يشترط في الزبون التمتع بالأهلية القانونية سواء ببلوغ سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي او الاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص المعنوي.
- ✓ **سمعة للعميل:** إن سمعة العميل تعد محفزا على جعله موضوع ثقة كأن يكون العميل بدون عدلية أو ان يكون له معاملات مع البنك أو غير.
- ✓ **القدرة المالية للعميل:** إذا يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل المشروع بنسبة معينة.
- ✓ **تقديم ملف القرض** : بعد اطلاعه على مختلف الشروط و القوانين المتعلقة بالقرض وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف والذي يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي يشرح موضوع القرض.
- شهادة ميلاد
- صورة شمسية.
- السجل التجاري.
- شهادة الإعفاء من الضرائب.
- عقد الملكية او عقد الإيجار.

- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.
- شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج.

✓ **الدراسة التحليلية للملف:** يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية، والاقتصاد ية والمالية وذلك من استفاء الملف لكل شروط منح القرض وكذا التأكد من مصداقية وموضوعية الدراسة التقنية والاقتصادية ويهتم البنك بتوفير شرطين أساسيين:

- **خدمة المشروع للاقتصاد الوطني:** يجب أن يكون المشروع الممول ذا أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني كزيادة العرض وتحسين نوعية وزيادة التنافسية وخلق مناصب شغل.
- **خدمة المشروع للمجتمع:** يجب أن يكون المشروع متماشيا مع عادات و تقاليد المجتمع المحيط به.

✓ **الزيارة الميدانية** : قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة موظفين من مصلحة العقا رات ليتم في الأخير إعداد محضر معاينة .

✓ **عرض الملف على لجنة القرض:** يتم عرض ملف القرض على لجنة القرض مرفقا محضر المعاينة حيث تتكون لجنة القرض مرفقا محضر المعاينة حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة ،رئيس مصلحة الصندوق ،رئيس مصلحة القروض كما يمكن للموظف المكلف بالدراسة الانضمام الى اللجنة، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد "محضر القرض "الذ يشتمل على كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع (الدراسة التقنية، والاقتصادية والمالية، الضمانات المقدمة).

2- مرحلة متا بعة القرض

تعتبر عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك استرداد حقوقه في مواعيد استحقاقها وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة، ومساعدة العميل والتوجيه وتقد يم النصائح له أثناء النشاط من جهة أخرة، ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك التنمية المحلية المراحل التالية:

✓ فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد ويحتوي كل الوثائق الضرورية.
✓ تكوين أوارق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض.

- ✓ إعداد تقارير شهرية لتجديد نقاط الخطر وتفاديها، لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير

المطلب الثاني : دراسة حالة تمويل المؤسسة الخاصة نابو لدباغة وصناعة الجلود.

1- تقديم المؤسسة الطالبة القرض:

المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة منظمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL مختصة في دباغة وصناعة الجلود، قدمت بطلب كتابي إلى بنك التنمية المحلية وهذا للحصول على قرض لتغطية احتياجاتها الخاصة بالاستغلال، علما بأن المؤسسة أرفقت بالطلب كل من الميزانيات المحاسبية للسنوات الثلاثة الأخيرة وكذا جداول حسابات النتائج.

1.1 تقديم المؤسسة الطالبة للقرض:

- ✓ اسم المؤسسة التجارية : مؤسسة "نابو NABOU" لدباغة وصناعة الجلود؛
- ✓ الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة SARL؛
- ✓ القطاع: مؤسسة خاصة؛
- ✓ رأسمالها: 30.000.000.00 دج ؛
- ✓ نشاطها: انتاج وتصدير الجلود ؛
- ✓ مقرها: المنطقة الصناعية الغرفة رقم 2 بي بي 1203 المسيلة –
- ✓ الرقم التعريفي : 02B0562456
- ✓ تاريخ النشاط :2002/01/15
- ✓ الرقم الاحصائي : NIS 00022010052170
- ✓ الرقم الجبائي NIF : 000228056245685000000

وفيما يلي الميزانيات المالية المختصرة للسنوات: 2021، 2022، 2023.

الجدول (2): الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة للفترة (2021 -2023)

البيانات	2021	النسبة%	2022	النسبة%	2023	النسبة %
اصول ثابتة	28574	36,80	27092	35,07	25437	38,66
اصول متداولة	49080	63,20	50162	64,93	50641	61.34
قيم الاستغلال	29263	37.68	30256	39.16	27326	41.53
قيم قابلة للتحقيق	19080	24.57	16320	21.13	11244	17,06
الخزينة	7336	0,95	3586	4.64	1793	2.72
مجموع الاصول	77653	100	77254	100	65800	100

المصدر: الوثائق المطلع عليها في البنك

الجدول (3): الميزانية المالية المختصرة للخصوم (2021-2023)

البيانات	2021	النسبة%	2022	النسبة%	2023	النسبة%
اموال خاصة	36055	46.43	36646	47.62	36646	47.44
ديون طويلة الاجل	19008	24.47	1387	1.80	1387	1.80
الاموال الدائمة	37961	48.88	38033	49.43	38033	49.23
ديون قصية الاجل	39693	51.12	38915	50.57	39221	50.77
مجموع الخصوم	77653	100	76948	100	77254	100

المصدر: الوثائق المطلع عليها في البنك

2 - القروض المطلوبة والقروض الممنوحة.

1.2 القروض المطلوبة:

تمثلت القروض المطلوبة من قبل مؤسسة نابو لدباغة وصناعة الجلود فيما يلي:

أ- قروض قصيرة الأجل :

- ✓ تسبيقات على المخزون بمبلغ 16.000.000 دج ؛

- ✓ تسبيقات على الفواتير بمبلغ 3.000.000 دج ؛
- ✓ مدة القرض 01 سنة.

حيث تأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قرض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية.

ب- قروض متوسطة وطويلة الأجل:

- ✓ كفالة الدخول إلى المناقصة بمبلغ 1.200.000 دج ؛
- ✓ كفالة حسن التنفيذ بمبلغ 3.000.000 دج . (أنظر الملحق رقم (2))

ت-الغرض من القرض :

المؤسسة طلبت القرض لتسهيل وضعية الخزينة، من أجل أن تتمكن من مواجهة طلبات أصحاب الاوراق التجارية عند تاريخ استحقاقها وكذلك تعويضا ل رأس المال العامل، بالإضافة إلى دفع مصاريف التسيير الجارية (مرتبات وأجور العمال في نهاية الشهر).

3- الضمانات المقدمة:

طبيعة الضمانات المقدمة من طرف مؤسسة نابو لدباغة وصناعة الجلود فيما يلي:

- ✓ الرهن العقاري: يمكن تعريف الرهن العقاري على أنه القرض الذي يكون مضمونا بعقار، ويمنح لغرض إنشاء أو شراء عقار أو تجديده، لغرض أن يشغله المالك أو يستثمر فيه، كما يشمل القرض الممنوح لشراء أو تطوير أرض لذات الغرض، ويكون في العادة قرضا لذات الغرض طويل الأجل .ويمكن القول أنه رهن عقار أو رهن أرض مقابل قرض.
- ✓ رهن حيازي للمعدات والأدوات.
- ✓ رهن حيازي للمعدات .
- ✓ كفالة تضامنية للشركاء .
- ✓ تفويض مهني للتأمين متعدد المخاطر .
- ✓ الكوارث الطبيعية.

4- دراسة طلب القرض:

دراسة هذا النوع من القروض، تتم على مستوى الوكالة البنكية عن طريق عون مكلف بالدراسات، يقوم بدراسة ملف القرض المطلوب، ثم يحيله مع نتائج الدراسة إلى مدير الوكالة لفحصه، مراجعته، واتخاذ القرار بشأنه.

الجدول (04): التقييم بواسطة رأس المال العامل FR خلال السنوات (2021 – 2023).

السنة	2021	2022	2023
رأس المال العامل FR	9387	11247	11420

راس المال العامل = الاصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل

المصدر: الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول (04) أن رأس المال العامل موجب وفي ارتفاع خلال السنوات الثلاثة مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية كامل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان وتوازن في هيكلها المالي.

الجدول (05): تقييم احتياجات رأس المال العامل BFR خلال السنوات (2021 – 2023)

السنة	2021	2022	2023
احتياج رأس المال العاملBFR	22488	24251	15940

المصدر: الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجب خلال الثلاث سنوات، حيث قدر هذا الاحتياج سنة 2021 بـ 22488 دج، ثم ارتفع سنة 2022 إلى 24251 دج، ثم انخفض سنة 2023 بـ 15940 دج.

يدل هذا على أن الاحتياجات أكبر من الموارد، أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل احتياجات الدورة العادية فهي بحاجة إلى وسائل موارد مالية أخرى وهذا العجز يمول برأس مال العامل موجب. وبعبارة أخرى على المؤسسة أن تعمل على الحفاظ وتحقيق هامش أمان أكبر أو يساوي احتياجات الدورة.

الجدول (06): الخزينة خلال السنوات (2021 – 2023)

البيان	2021	2022	2023
رأس المال العاملFR	9387	11247	11420
احتياج أ رس المال العاملBFR	22488	24251	15940
الخزينة الصافيةTN	-13101	- 13004	- 4520

المصدر : الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن الخزينة خلال الثلاثة سنوات (2021 – 2023) سالبة. وهذا يعني أن رأ س المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، مما يدل على أن المؤسسة لها نقص في السيولة ومنه عدم القدرة على تسديد ديونها، وأن رأس المال العامل لا يغطي احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل.

5- دراسة الضمانات وتحليل المخاطر.

إن الضمانات المقدمة جيدة وكافية لتغطية حجم القروض، فضلا عن كون المؤسسة متعامل قديم لدى البنك وليس لديها التزامات اتجاه مصلحة الضرائب ، وليست لديها سوابق عدم الوفاء، كل هذا من شأنه أن يحد من المخاطر.

الوضع المالي والتوقعات المالي:

- ✓ رأس المال العامل موجب خلال السنوات 2021 / 2022 / 2023 ، تمتلك الشركة فائض لتمويل احتياجات التشغيل الأخرى . مما يشكل هامش أمان كاف؛
- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات 2021 / 2022 / 2023 ، الذي يولد نقدا ايجابيا خلال السنوات الثلاث؛
- ✓ دوران المخزون موجب لجميع السنوات الثلاث؛
- ✓ الاستقلال المالي: المؤسسة مستقلة ماليا يمكن تمويل عملياتها من خلال رأسمالها الخاص؛
- ✓ الديون متوسطة الأجل؛
- ✓ الديون الإجمالية النسبة أعلى من 100 % تعتمد على التمويل الخارجي؛
- ✓ القدرة على السداد نسبة عالية في سنة 2022 وسترتفع في سنة 2023 ؛
- ✓ نسبة السيولة الإجمالية نسبة جيدة يمكن للشركة سداد ديونها قصيرة الأجل؛

- ✓ نسبة السيولة المقيدة مبلغ النسبة يدل على أن ديون الشركة تتجاوز مبالغ الأصول المتداولة (أنظر الملحق رقم(04)).

من خلال دراستنا للوثائق لاحظنا أنه لم يتم التعامل مع مركزية المخاطر، للإشارة فإن مركزية المخاطر "هي مصدر معلومات، تعد مصلحة لمركزية المخاطر وتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".

هناك نقص في تسيير المخاطر، أهمل البنك مصدر مهم من مصادر المعلومات المتاحة في الجزائر، تعامل مع هذه المؤسسة بدون استعمال المعلومات الموجودة على مركزية المخاطر، ورفع قيمة الضمانات بشكل مبالغ من قيمة القرض.

السياسة التجارية للمؤسسة هي مصدر مخاطر بالنسبة للبنك على رأسها مخاطر سيولة مخاطر ائتمان، نشاط المؤسسة ثقيل في دوران المخزون لا يمكنها القيام بعملياتها التجارية بسهولة، غير مرنة، لديها مشكل في تمويل المحزونات.

6- قرار البنك:

إن المؤسسة طالبة القرض هي عميل قديم لدى البنك لديه توطين بنكي منذ نشأته يتميز بالوفاء الجيد للالتزامات، لديها مشكل في تمويل مخزوناتها، تعاني من مصاعب مالية ناتجة عن الآجال الممنوحة للزبائن.

وللتخفيف من عبئ خزينة المؤسسة، وتجنبا لإعاقة نشاطها، وهذا للسماح لها بمواجهة احتياجات دورة الاستغلال، تقرر منحها ما يلي:

- ✓ تسبيقات على المخزونات.
- ✓ تسبيقات على الفاتورة.
- ✓ ائتمان متوسط الاجل CMT.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل قدمنا بنك التنمية المحلية، حيث عرضنا مختلف الخدمات التي يقدمها لعملائه ، وتطرقنا إلى الإجراءات التي يتبعها في تمويل المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص من تكوين الملف و دراسته إلى غاية اتخاذ القرار التمويلي بشأنه؛ وحاولنا تطبيق هذه الإجراءات على تمويل مؤسسة خاصة نابو لدباغة وصناعة الجلود ، حيث لاحظنا كثرة الضمانات المطلوبة مما يجعل العميل مقيدا، فضلا عن الملفات الأولية التي يودعها عند طلب القرض.

كما تطرقنا إلى العراقيل التي تواجه بنك التنمية المحلية عند تمويله للمؤسسات الخاصة من بينها مخطر السيولة مخطر الائتمان التي تنتج عن السياسة التجارية للمؤسسة فهي تشكل مصدر مخاطر بالنسبة للبنك.

خاتمة

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة التي جاءت بعنوان "**دور التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" والتي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية المتمثلة في السؤال الجوهري التالي: "**ما هو واقع التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**".

وللإجابة على الإشكالية تضمنت الدراسة ثلاثة فصول، يضم كل فصل مبحثين، حيث تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الجانب النظري للدراسة، والفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك التنمية المحلية، حيث ركزت الدراسة على آليات تسيير القروض الممنوحة للقطاع الخاص وذلك من خلال دراسة حالة تمويل بنك التنمية المحلية لمؤسسة تابعة للقطاع الخاص.

أولا– النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية التي اجريناها على مستوى المديرية الجهوية للاستغلال بنك التنمية المحلية والتي تمكنا من خلالها من دراسة ملف طلب قرض لدى بنك التنمية المحلية لتمويل القطاع الخاص، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ تعنى البنوك التجارية بتمويل مؤسسات القطاع الخاص، وهي تعد بمثابة الممول الرئيسي لها خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط.
- ✓ تمويل القطاع الخاص له مصادر متعددة منها قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
- ✓ التمويل البنكي للقطاع الخاص يواجه صعوبات تتعلق أساسا بالضمانات.
- ✓ من بين المهام الأساسية لمصلحة القروض التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بنك التنمية المحلية والتي أجرينا التربص على مستواها نجد دراسة ملفات طلب التمويل لمؤسسات القطاع الخاص.
- ✓ يشترط بنك التنمية المحلية في تمويله للقطاع الخاص اتباع مجموعة من الاجراءات منها إجراءات قبلية أي قبل منح الائتمان، وبعدية أي بعد منح الائتمان.
- ✓ يفرض بنك التنمية المحلية على المؤسسة الخاصة جملة من الشروط أبرزها تلك المتعلقة بالضمانات.
- ✓ من دراستنا لاحظنا أيضا أن اتخاذ القرار يكون دون استعمال المعلومات التي يوفرها البنك المركزي في مركزية المخاطر.
- ✓ القرار يتخذ على مستوى المديرية الجهوية وليس على مستوى الوكالة.

- ✓ الضمانات كثيرة ومتنوعة، تحمل شكل ضمانات حقيقية تمثلت في الرهن العقاري والرهن الحيازي، وضمانات شخصية تمثلت في شكل كفالات مما يثقل كاهل المؤسسة الخاصة.
- ✓ في دراسته لملف طلب القرض الذي قدمته مؤسسة "نابو" لدباغة الجلود توصلنا إلى أن البنك لم يتعامل مع مركزية المخاطر والتي توفر معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار وبالتالي التقليل من المخاطر البنكية.
- ✓ دراسة الملف تكون باستعمال نسب التحليل المالي.
- ✓ تمويل القطاع الخاص يكون اما ضمن برامج خاصة على غرار اونساج واما لا تتدرج في اطار هذه البرامج.
- ✓ يعتمد البنك النمطية في تعامله مع مؤسسات القطاع الخاص.

ثانيا– الاقتراحات :

- ✓ اتخاذ القرار يجب ان يكون على مستوى الوكالة بعيدا عن المديرية الجهوية للاستغلال للتقليل من الضمانات التي يشترطها البنك، وتعويض ذلك بدراسة معمقة لملف القرض.
- ✓ عدم اجبار المؤسسة على التعامل مع شركات تامين محددة، وإعطاء الحرية في اختيار شركة التامين.
- ✓ استعمال المعلومات المتوفرة في مركزية المخاطر عند دراسة ملف القرض.
- ✓ التجريد المادي للعديد من الوثائق الخاصة بالملف.
- ✓ لتفعيل دور البنك محل الدراسة في تمويل القطاع الخاص نقترح عمله على خلق ثقافة بنكية لدى زبائنه.
- ✓ على البنك محل الدراسة وضع سياسة اتصال مرنة وفعالة مع الزبائن.

ثالثا– افاق البحث:

في الختام ولترك مجال الدراسة مفتوح امام الطلبة الراغبين في دراسة تمويل القطاع الخاص البحث في احد الموضوعين التاليين:

- ✓ المقارنة بين التمويل البنكي للقطاعين العام والخاص.
- ✓ تمويل البنوك الاسلامية للقطاع الخاص.

قائـــمة

المراجـــع

قائمة المراجع:

الكتب :

1) د. بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000
2) بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
3) توفيق حسن ،الادارة المالية ، قرارات الاستثمار وسياسة التمويل في المشروع الاقتصادي ، المطبعة الجديدة ،دمشق 1989
4) جعفر الجزار ،البنوك في العالم ،طبعة 3، دار النقاش لبنان 1993
5) جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت
6) خوني رابح ،حساني رقية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها ،طبعة الاولى ،مصر 2008
7) شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1989
8) طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2000
9) عبد الحق بوعتروس ،الوجيز في البنوك الجزائرية (عمليات ، تقنيات ، تطبيقات)،دار البحث والنشر قسنطينة 2000
10) عبد الغفار حنفي ، الادارة الحديثة للبنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث ،1993
11) عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2009
12) فريد الصبح و كوريس نصر ، مصرف والاعمال المصرفية ، بيروت 1989
13) ماهر حسن المحروق ،ايهاب مقابلة ،مشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها ،مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الاردن 2006
14) مصطفى رشدي شيخة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان دار النشر ، الاسكندرية 1985
15) هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن 2001

اطروحات الدكتوراه والماجستير

1) عمار شلبي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رهان جديد للتنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة
2) سعيدة بالواضح ، تقنيات البنوك ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2013

3) محمد ابراهيم ، تقنيات البنوك في منح القروض ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002

الملتقيات :

1) بوحاوة اسماعيل ،عطوي عبد القادر : التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 23-25 ماي 2003
2) سعدون عائشة ،قرومي حميد ،مداخلة بعنوان:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها ،المركز الجامعي تمنراست 4 _ 3 مارس2015
3) ياسين بوناب ، دور نظام التمويل الاسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، سطيف 2003

المناشير والمواقع الالكترونية :

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، قانون رقم 96 / 234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد 41 ، الصادر في 2 جويلية 1996
2) بيان القرض الشعبي www.cpa-bank.dz
3) منشورات بنك التنمية المحلية ، 2018 www.bdl.dz

قائـــمة

المـــلاحق

ملحق رقم: (01)

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

FICHE SIGNALETIQUE DE L'AFFAIRE

AGENCE : M'sila DRE : M'sila N°COMPTE :
DATE D'OUVERTURE :
DATE DE VALIDATION DU DOSSIER CAISSE PAR LE SERVICE JURIDIQUE DE LA DRE :

Nom/raison social :
Objet social :
Forme juridique : SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE
Capital : 300000000 DA
Adresse du siège social : zone indusriel m'sila
Associés/parts sociales : -
-
-
-
Gérant :
Qualification professionnelle de l'affaire :
Numéro d'Identification fiscal : 0002285624568500000
Assujettissement a la TVA : oui Taux : 17%
Activité (Ref/O.N.S) : TRAITEMENT DE CUIRE
Code activité (Ref/ O.N.S) : 108201/108202/108203/411102/411103
N° registre de commerce : / B
Date 1ére inscription au registre de commerce :
Date d'entrée en activité : 15/01/2002

Patrimoine de la société / des associés :

Nature du bien	Valeur vénale en DA	Justificatifs présentés
• Bien immobilier situe a commune de M'sila compose de deux édifices industrielle Bati chacun sur un niveau d'une superficie global de 4000 M2, un troisième bâtiment aménage en local administratif (siège social) d'une superficie de 380M2 soit une superficie global de 12000 M2.		Rapport d'expertise SAE
• Villa située à la rue de la victoire à la commune de M'sila		Rapport d'expertise SAE
Appartenance du bien : SARL TANNERIE NABO		

CS Scanné avec CamScanner

ملحق رقم:(02)

RAPPORT DE CREDIT

AGENCE	DRE	ANALYSTE DFE	DATE DE DEPOT :
			DATE D'ARRIVEE DFE :
			DATE COMPLEMENT :
RAISON SOCIALE		N° COMPTE :	DATE D'OUVERTURE: 15/01/2002
ACTIVITE	TRAITEMENT DU CUIRE		Validé /SJ le : 24/04/ 2022
PROVIOSION :		CREANCE CLASSEE EN :	GL 290 (Prov const) :
NOM DU GROUPE :			GL 362 (Agios réservés) :

CREDITS SOLLICITE :

Forme	Montant	Échéance
Avance sur stocks	16000000	01an
Avance sur factures	3000000	01an
Caution soumission	1200000	M/L
Caution bonne exécution	3000000	M/L
TOTAL	23000000	

GARANTIES PROPOSEES :

Nature	Valeur expertisée
Hypothèque 1er rang sur villa	
Hypothèque 1er rang sur USINE	
NANT FC MAT	
NANT MATERIELS	
CSA	
DPAMR	
CAT NAT	

CREDITS PRECEDEMMENT CONSENTIS :

Forme	Montant	Échéance	Numéro et date d'autorisation	Engagements au 16/03/202	En cas de dépassement expliquer son origine
A/S/ STOCKS mob	16000000	30/04/2023	03400308 du 11/10/2023		
Avance sur facture à 70%	3000000	30/04/2023	03400308 du 11/10/2023	/	
CMT					

Important : En cas de dépassement ou d'enregistrement d'impayés sur le compte, expliquez obligatoirement son origine et les mesures de recouvrement prises ?

.....

.....

Scanné avec CamScanner

ملحق رقم:(03)

DETAIL DES CAUTIONS

Type de caution donnée	Montant de la caution	Provision constituées	Maitre de l'ouvrage	Intitulé du marché	Date de délivrance
CBE		50%	EPIC/EHC /MDN	Fourniture de divers cuirs	18/10/2022
CBE		100%	ONAAPH/ EPIC	Acquisition des peaux et cuirs pour la Podo Orth7se box pour les chaussures orthopédiques	08/07/2022
Caution soumission		25%	EPIC/EHC	Fourniture de cuir vachette grainée pleine fleur	21/02/2023

CREDITS PRECEDEMMENT CONSENTIS AU GROUPE :

Forme	Montant	Échéance	Numéro et date d'autorisation	Engagements au **/**/****	En cas de dépassement expliquer son origine
		néant			

GARANTIES RECUEILLIES :

N° autorisation	Nature de la garantie exigée	Valeur en KDA		Échéance	Date de conservation
		Exigée	Recueillie		
0340135/2021	Hypothèque 1er rang sur usine+ villa			M/L	
0680609/12	Nant FC mat			M/L	
0680728/10	NANT MAT			M/L	
0340308/2021	CSA			M/L	
0340308/2021	DPAMR			17/07/2022	
0340308/2021	CAT NAT	VAL/BAT		13/01/2023	

REPONSE DE LA CENTRALE DES RISQUES du /**/****

Forme de crédit	Crédit Ouvert	Crédit utilisé

SITUATION FISCALE ET PARAFISCALE :

Documents Présentés	Date de validité	Observations
EXTRAIT DE ROLE	17/04/2023	A JOURS
CNAS	31/03/2023	A JOURS
CASNOS	31/12/2023	A JOURS

Scanné avec CamScanner

ملحق رقم:(04)

ACTIVITE DE L'EMPRUNTEUR :

L'activité de la relation consiste sur la tannerie industrielle de cuir (bovin, ovin, chèvre) ainsi que l'exportation du cuir.

ASPECT RELATIONNEL :

Ancien client au sein de notre agence domicilié depuis 2003 , très sérieux, d'une bonne moralité. Respect ses engagements.

SITUATION FINANCIERE ET PERSPECTIVES :

DIAGNOSTIC FINANCIER :

Ratios	Appréciation
Fond de Roulement	Positif durant l'année **2021/2022/2023** l'entreprise a un excédent pour financer d'autres besoins d'exploitation
Besoin en Fond de Roulement	Positive durant les années ce qui génère trésorerie positive durant les trois années l'entreprise est en déséquilibre financier
Actif Net	Positive durant les trois années
Rotation des stocks	Le stock se renouvelle lentement
Autonomie Financière (Cptx propres/total dettes)	L'entreprise est autonome financièrement peut financer ses exploitation par ses capitaux propre
Endettement Moyen Terme	appréciable
Endettement Global	Le ratio est à plus de 100% assez élevé Est dépendante au financement extérieurs
Capacité de remboursement	Ratio élevé en **2022** et montant augmentera en **2023**
Ratio de liquidité globale	Ratio satisfaisant l'entreprise peut rembourser ses dettes à court terme
Ratio de liquidité restreinte	Montant du ratio montre que les dettes de l'entreprise dépassent les montants de l'actif circulant
Délais clients/jrs	Le délai de la durée est relativement long en **2021** mais en diminution en **2022** et **2023**
Délais Fournisseurs/jrs	Reste délai plus longs que le délai client délais appréciable

Scanné avec CamScanner

ملحق رقم:(05)

NOM OU RAISON SOCIAL :

ANALYSE DES BILANS DES TROIS DERNIERS EXERCICES (ACTIF)

ACTIF	2020	2021	2022
ACTIFS NON COURANTS			
Ecarts d'acquisition – goodwill positif ou négatif	15	6	0
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Terrains	249 156	249 156	249 156
Bâtiments	234 553	234 552	234 553
Montant Brut	483 709	483 708	483 709
Amortissements*	122 224	128 083	133 941
Montant Net	**361 485**	**355 625**	**349 768**
Autres immobilisations corporelles			
Montant Brut	542 531	542 531	542 531
Amortissements*	436 533	460 672	481 891
Montant Net	**105 998**	**81 859**	**60 640**
Immobilisations en concession		0	0
Immobilisations en cours		0	0
Montant Brut	0	0	0
Perte de valeur**	0	0	
Montant Net	0	0	0
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence (1)			
Autres participations et créances rattachées (2)			
Autres titres immobilisés (3)			
Prêts et autres actifs financiers non courants (4)	155	5 912	5 912
Montant brut (1+2+3+4)	155	5 912	5 912
Perte de valeur**			
Montant Net	155	5 912	5 912
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	467 653	443 402	416 320
ACTIF COURANT* **			
Stocks et encours	478 935	495 188	447 236
Amort. Prov et Pertes de valeur			
Stocks et encours nets	478 935	495 188	447 236
Créances et emplois assimilés	312 270	267 107	184 031
Clients	292 004	248 403	162 168
Autres débiteurs	1 013	1 013	1 519
Impôts et assimilés	19 253	17 691	20 344
Autres créances et emplois assimilés			
Amort. Prov et Pertes de valeur	312 270	267 107	184 031
Créances et emplois assimilés Nets	12 067	58 691	29 345
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	12 067	58 691	29 345
TOTAL ACTIF COURANT	803 272	820 986	660 612
TOTAL GENERAL ACTIF	1 270 925	1 264 388	1 076 932

* Il est entendu (amortissements +pertes de valeur éventuelles)
** Si estimée, en fin d'exercice (voir annexes)
***déduction faite des pertes de valeur éventuelles

ملحق رقم:(06)

ANALYSE DES BILANS DES TROIS DERNIERS EXERCICES (PASSIF)			
PASSIF	**2021** Net	**2022** Net	**2023** Net
CAPITAUX PROPRES	0	0	0
Capital émis	491 000	491 000	491 000
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	48 934	49 097	49 097
Ecarts de réévaluation	1 163		
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	48 998	9 679	9 678
Autres capitaux propres – Report à nouveau	0	49 998	49 998
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	590 095	599 774	599 773
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	31 193	22 700	22 700
Impôts (différés et provisionnés)	0	0	0
Autres dettes non courantes	0	0	0
Provisions et produits constatés d'avance	0	0	0
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	31 193	22 700	22 700
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	408 321	351 491	351 492
Impôts	313	579	579
Autres dettes	14 511	13 309	18 309
Trésorerie Passif	226 489	271 534	271 535
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	649 634	636 913	641 915
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 270 922	1 259 387	1 264 388

Principaux agrégats	2 020	2 021	2 022
Total Bilan	1 270 925	1 264 388	1 076 932
Chiffre d'affaires hors taxe	182 499	238 177	817 658
Marge Brute	94 155	95 271	204 414
Actif Net = Capitaux propres - capital non appelé	590 095	599 774	599 773
Valeur ajoutée	86 120	88 793	196 640
Actif circulant	791 205	762 295	631 267
Passif circulant	423 145	365 379	370 380
Fonds de roulement	153 635	179 072	206 153
Marge de securité du FR /jrs	303	271	91
Besoin en Fonds De Roulement (BFR)	368 060	396 916	260 887
Besoin de financement/jours	726,04	599,93	114,86
Trésorerie Nette (FR-BFR)	-214 425	-217 844	-54 734
Contrôle Trésorerie Nette	-214 422	-212 843	-242 190
Excédent de Trésorerie d'Exploitation (E T E)	#VALEUR!	90 497	28 978
Part du Résultat dans l'E T E	#VALEUR!	10,70%	371,24%
Capacité d'Autofinacement (CAF)	82 402	39 685	36 762

Principaux ratios	2019	2020	2021
Autonomie Financière (Cptx propres/total dettes)	86,67%	90,93%	90,24%
Endettement Moyen Terme	5,29%	3,78%	3,78%
Endettement Global	115%	110%	111%
Capacité de remboursement	3,127132837	7,41	8,00
Ratio de liquidité globale	124%	129%	103%
Ratio de liquidité restreinte	49,93%	51,15%	33,24%
Taux d'intégration	47,19%	37,28%	24,05%
Productivité des salaires	28,59%	29,58%	16,03%
Délais clients/jrs	576	375	71
Délais Fournisseurs/jrs	1 525	847	204
Rotation des stocks	945	748	197
Taux de marge nette	26,85%	4,06%	1,18%
Taux de rotation du capital investi	29,37%	38%	131%
Rentabilité financière	8%	1,61%	1,61%
Rentabilité économique	10%	9,90%	26,51%

ملحق رقم:(07)

COMPTE DE RESULTAT (PAR NATURE)

Libellé	2021	2022	2023
Ventes et produits annexes	182 499	238 177	817 658
Variation des stocks produits finis et encours	-		-
Production immobilisée			-
Subventions d'exploitation	-		-
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	182 499	238 177	817 658
Achats consommés	88 344	142 906	613 244
Services extérieurs et autres consommations	8 035	6 478	7 774
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	96 379	149 384	621 018
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	86 120	88 793	196 640
Charges de personnel	24 622	26 261	31 513
Impôts, Taxes, et Versements assimilés	666	891	120
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	60 832	61 641	165 007
Autres produits opérationnels	7	384	
Autres charges opérationnelles	3 937	1 148	3 000
Dotations aux amortissements et aux provisions	33 404	30 006	27 084
Reprises sur pertes de valeurs et sur provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL	23 498	30 871	134 923
Produits financiers	2 047	1 595	-
Charges financières	24 068	22 786	27 344
VI - RESULTAT FINANCIER	- 22 021	- 21 191	- 27 344
VII - RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)	1 477	9 680	107 579
Impôts exigibles sur résultats ordiniares	-	-	-
Variations Impôts différés sur résultats ordinaires	-	-	
VIII - RESULTAT NET DES activités ordinaires	1 477	9 680	107 579
Eléments extraordinaires (Produits)	-		
Eléments extraordinaires (Charges)	-		
IX - RESULTATS Extraordinaires	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats extraordinaires	312		
Impôts différés (variations) sur résultats extraordinaires			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 165	9 680	107 579
Part des résultats nets des sociétés mises en équivalence*			
XI - RESULTAT NET de l'ensemble consolidé *			
Dont part des minoritaires *			
Part du groupe *			

* A utiliser uniquement pour les états financiers consolidés

MOUVEMENT D'AFFAIRES CONFIE AU NIVEAU DE LA BDL

Année	2021	2022	2023
Chiffre d'affaires	182 499	238 177	817 658
Mouvement confié sur le compte courant (hors mobilisa	87 097	199 943	106966
Pourcentage %	47,72464507	83,94723252	13,08199761

ملحق رقم:(08)

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL

N=NB/22

AUTORISATION DE CREDIT N° 034 170 2022

COMITE DE CREDIT CENTRAL

DATE DE DECISION 16/05/2022

DESTINATAIRE

NOM OU RAISON SOCIAL
ADRESSE: ZONE INDUSTRIEL **M'SILA**
ACTIVITE: TRAITEMENT DU CUIR
N° DE COMPTE:
CAPITAL SOCIAL: **300000000**DA

DRF
DBOC
DCI
DBC

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES. ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REUNIES.

N°ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	Montant en DA	Echeance
01	AV/STOCK. MOB	C	124	**16000000**	31/05/2023
02	AV/FACTURES	C	126	**3000000**	31/05/2023
03	Cautions (CS,CBE) sans marge	C	914	**4200000**	ML
			TOTAL	**23200000**	

TOTAL EN LETTRE: Trois Cent Quatre-vingts Dix Millions Dinars Algériens

N°ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	C/GARANTIE		MONTANT en DA
01	Hyp 1er rang /usine	C	951/959	E	Montant expertise
02	Hyp 1er rang sur villa	C	951/959	E	Montant expertise
03	NANT MAT	C	956	R	24 310 281,25
04	CSA	C	970	E	628 708 330
05	DAMR	C	980	E	628 708 330
06	CATNAT	C	979	R	540 150 000

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DA	ECHEANCE
	En cours cautions	28 055 325,00	ML
	CMT	23 753 525,00	28/09/2023

CONDITIONS ET OBSERVATIONS (VOIR AU VERSO)

BRAHIMI Nadjet
Directrice des Grandes Entreprises

HAFED Abdelhakim
Chef de Département Central
Suivi et Reporting Grandes Entreprises

Conditions ET Observations

le Comité de Crédit Central marque son accord pour le renouvellement des lignes de crédit d'exploitation à savoir :

- AV/STOCK MOB : **160000** DA
- AV/FACTURES **3000000**DA
- Lignes de Caution (CBE, CS) sans marge : 70 000 000 DA

Conditions et garanties :

- Hypothèque en 1er rang sur villa pour le montant expertisé avec actualisation de rapport d'expertise SAE (daté de 2011) et CAT NAT y afférente.
- Hypothèque en 1er rang sur usine pour le montant expertisé avec actualisation de rapport d'expertise SAE (daté de 2011) et CAT NAT y afférente.
- Renouvellement de la CSA à hauteur de nos engagements
- Renouvellement de la DPAMR à hauteur de nos engagements
- Maintien de nantissement matériel sous dossier
- Cautions sans marge à la délivrance et le reste au fur et à mesure des encaissements
- Aucun dépassement en compte ne sera toléré
- Taux 8,5 (HT) et l'application des conditions de la banque pour les cautions (CS, CBE)
- Respect strict des formes et seuils de crédits accordés
- Centralisation de chiffre d'affaires
- Signature de la convention de crédit
- Dossier Déclaration à la BA dans le cadre du contrôle à postériori

Scanned with CamScanner

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
AGENCE M'sila

Recueil, contrôle, et conservation des actes de garanties

BORDEREAU DE TRANSMISSION DE GARANTIES POUR EXAMEN ET CONSERVATION (1)

REF: DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION

AUTORISATION N°
NOM ET PRENOM(s):
ACTIVITE: TONNAGE DE PEAUX ET CUIRS
N° DE COMPTE:

Nous vous transmettons ci joints les actes de garanties ci -dessous referencés:

N° D'ORDRE	NATURE DE LA GARANTIE	MONTANT COUVERT PAR LA GARANTIE	ECHEANCE DE LA GARANTIE	OBSERVATION DU SERVICE JURIDIQUE DU GROUPE D'EXPLOITATION
1	DPAMR	88 550 330,00	17/07/2022	Acte recu, conservé. 01 JUIN 2022

Le présent bodereau est établi en cinq(05) exemplaires répartis comme suit:
1 exemplaire - accusé de reception à l'agence,
1 exemplaire - après examen à l'agence ,
1 exemplaire - après examen à la direction du credit ,
1 exemplaire - après examen à la directiondu contrôle des engagements ,
1 exemplaire - doit etre conservé par le service juridlque

Mr. BELKACEMI Said
Cadre Bancaire Niv.A
Chargé du Service Garanties
et Succession

Mr. REZAK Kamel
Directeur Régional
d'Exploitation

M. BOUKHALFA
Directeur d'Agence

ملحق رقم:(09)

Scanné avec CamScanner

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
AGENCE M'sila

Recueil, contrôle, et conservation de sactes de garanties

BORDEREAU DE TRANSMISSION DE GARANTIES POUR EXAMEN ET CONSERVATION (1)

Pole Operationnel

REF: 663/2022
AUTORISATION N° 034
NOM ET PRENOM(s):
ACTIVITE: TRAITEMENT DE CUIRS
N° DE COMPTE: .

Nous vous transmettons ci joints les actes de garanties ci -dessous referencés:

N° D'ORDRE	NATURE DE LA GARANTIE	MONTANT COUVERT PAR LA GARANTIE	CONTENANCE DE LA GARANTIE	OBSERVATION DU SERVICE JURIDIQUE DU GROUPE D'EXPLOITATION
1	CSA		M/L	Actes réperiés - Conservés.
2	CONVENTION DE CREDIT			

Le présent bodereau est établi en cinq(05) exemplaires répartis comme suit:
1 exemplaire - accusé de reception à l'agence,
1 exemplaire - après examen à l'agence ,
1 exemplaire - après examen à la direction du credit ,
1 exemplaire - après examen à la directiondu contrôle des engagements ,
1 exemplaire - doit etre conservé par le service juridique

Mr. BELKACEMI Said
Cadre Bancaire N° A
Chargé du Service Garanties et Succession

Mr. REZAK Kamel
Directeur Régional d'Exploitation

M'SILA, LE 13/05/2022

M. POUKHALID
Directeur de l'Agence

0 1 JUIN 2022

ملحق رقم:(10)

ملحق رقم:(11)

BDL AGENCE DE M'sila

SERVICE JURIDIQUE.

NATURE DU CREDIT :Crédit d'investissement

BORDEREAU DE TRANSMISSION DE GARANTIE POUR EXAMEN
ET OBSERVATIONS (A ETABLIR EN CINQ EXEMPLAIRES (1).

NOM ET PRENOM :
ACTIVITE :TANNAGE DE PEAUX ET CUIRS
ADRESSE
N° DE COMPTE :

AUTORISATION DE CREDIT N°: 068/0728/10
DU 10/10/2010

N°D'O	NATURE DE LA GARANTIE DESIGNATION	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIER	ECH CARANTIE	A REMPLIR PAR LE SERVICE JURIDIQUE DE LA SUCCURSALE ROLE	OBSERVATION
1	NANTISSEMENT DU MATERIEL	9 5 6	2 3 2 5 4	2 1 0 2 2 2	KP	A ch. régulier conservé [illegible] le 14/03/12.

N. ACTE NON CONFORME A RETOURNER
R ACTE REGULIER ET CONSERVE
(1) UN EXEMPLAIRE

Accusé reception à l'agence
Après examen à l'agence
Après examen à la UCSP
Après examen à la CRI.

Scanné avec CamScanner

ملحق رقم:(12)

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
AGENCE

Recueil, contrôle, et conservation de sactes de garanties

BORDEREAU DE TRANSMISSION DE GARANTIES POUR EXAMEN ET CONSERVATION (1)

REF: 660/
AUTORISATION N°
NOM ET PRENOM(s):
ACTIVITE: TRAITEMENT DE CUIRS
N° DE COMPTE:

Nous vous transmettons ci joints les actes de garanties ci -dessous referencés:

N° D'ORDRE	NATURE DE LA GARANTIE	MONTANT COUVERT PAR LA GARANTIE	ECHEANCE DE LA GARANTIE	OBSERVATION DU SERVICE JURIDIQUE DU GROUPE D'EXPLOITATION
-	Actualisation de l'hypothèque 1ere rang sur usine ,publiée le 22/08/2004, volume 04 n°386, , par la convention de credit SSP 13 N°95 du 25/05/2022 , pour un montant de 390 000 000DA		P M/L	Dates conformes. 01 JUIN 2022 Mr. BELKACEMI Said Cadre Bancaire Niv A Chargé du Service Garanties et Succession
1			P	
2	Rapport d'expértise du 25/05/2022		-	

Le présent bodereau est établi en cinq(05) exemplaires répartis comme suit:
1 exemplaire - accusé de reception à l'agence,
1 exemplaire - après examen à l'agence ,
1 exemplaire - après examen à la direction du credit ,
1 exemplaire - après examen à la directiondu contrôle des engagements ,
1 exemplaire - doit etre conservé par le service juridique

Mr. REZAK Kamel
Directeur Régional
d'Exploitation

M. BOUKHALFA

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد
النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون المفوض
عبد العزيز مليكة

Scanned with ACE Scanner

التزام شرفي خاص بالالت
النزاهة العلمية لإنجا
المتعلق بـ 2020 ديسمبر 27 المؤرخ في 1082 رقم

الصفة: طالب ..... جامعة .....
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 3.14.53.866 .....
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر: عنوانها:
.....
.....
.....
.....
.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية و
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

04 جوان 2024

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون المفوض
عبد العزيز مليكة

السنة الجامعية 2023